الأمم المتحدة

A/57/PV.13

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٣**
الثلاثاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد النضيف (تشاد).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب يلقيه السيد فيستوس موغي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطحب السيد فيستوس موغي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيستوس موغي، رئيس جمهورية بوتسوانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالقول إن خواطرنا وصلواتنا مع شعب الولايات المتحدة وهو يحيي الذكرى الأولى للاعتداءات الإرهابية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن. إن أحداث ذلك اليوم تدفعنا إلى الاتحاد وإلى اعتماد تدابير للقضاء على وبال الإرهاب.

وأنا أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا تأييد بوتسوانا القوي لعمل لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المنشأة لرصد التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن المجتمع الدولي يجب أن يبقي على وحدته وأن يظل يقظا ليمنع حدوث تلك الأعمال الإرهابية مرة أخرى أبدا.

ويسرني أن أعرب لكم، سيدي، ولبلدكم، تشاد، عن تهانئ بوتسوانا الحارة بمناسبة انتخابكم أحد نواب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأن أتمنى لكم كل النجاح. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي التام.

لو كنا بدأنا اجتماعنا هذا في الوقت المحدد لما كنت أبالي أبدا. إني أكن احتراما للوقت أكثر من احترامي لجموع المتأخرين عن الحضور. وأنا ممتن أيضا لأن أحدا لم يزل المقاعد من قاعة الجمعية بعد أن غادر رؤساء الدول والحكومات الآخرون نيويورك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59328 (A)
0259328

أود أن أعرب عن التحية للسيد هان سونغ - سو ممثل جمهورية كوريا، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين للأسلوب البارع الذي أدار به عمل تلك الجمعية.

اسمحوا لي أيضا أن أسجل أننا نقدر العمل الجيد الذي يقوم به أميننا العام، السيد كوفي عنان، لإصلاح الوضع المالي للأمم المتحدة وبرامجها. وإن عملية الإصلاح تسهم في تعزيز قدرة تلك المؤسسات الخاصة على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بطريقة أكثر تماسكا وكفاءة.

وإني أنضم إلى الآخرين في الترحيب بسويسرا في أسرة الأمم المتحدة، دولة عضوا جديدا، وبتيمور الشرقية التي من المقرر أن تصبح قريبا دولة عضوا.

ويسرني أن سويسرا شغلت الآن مكانها الصحيح في هذه الهيئة العالمية. إن الأمم المتحدة قد تعززت فعلا، وطابعها العالمي قد تقوى دون شك.

لقد أظهرت الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التزامها بمقاصد وأهداف الميثاق بالقيام بدور حاسم هام في ضمان أن يتمكن شعب تيمور الشرقية، بعد طول انتظار، من ممارسة حقه في تقرير المصير الوطني.

إننا نعيش في عالم ذي ثقافات وتقاليد متنوعة، ومع ذلك فإننا موحدون بإنسانيتنا المشتركة. وليس هناك بديل عن أن ننضم جميعا لمواجهة المخاطر العديدة التي تهدد البشرية. وما من بلد بمفرده يمكن أن يأمل في أن يواجه بنجاح تلك التحديات العالمية - سواء كانت التخلف الاقتصادي، أو الفقر، أو انعدام الأمن أو تهديدات السلم. إنها تحديات تتطلب حلولا عالمية ومشاركة كل العناصر العالمية الفاعلة لمواجهتها. ولتلك الأسباب تظل الأمم المتحدة مؤسسة موحدة هامة لكل البشرية. إنها المؤسسة الوحيدة التي يمكنها أن تقوم بالدور الهام المتمثل في التعهد برعاية الشراكة، والتعاون والتعددية.

إن الدول، وبخاصة الدول الصغيرة مثل دولنا، لها آمال عريضة فيما يمكن للتعاون المتعدد الأطراف أن يفعله بالنسبة لها، وفي الكيفية التي يمكنه بها تغيير حياة ومصير شعوب الأمم المتحدة إلى الأفضل.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نتكلم عن التحديات المتنوعة والمعقدة التي ما برحت تواجه البلدان النامية، لا سيما في قارة أفريقيا. وعلى الرغم من الجهود المتسقة التي بذلت في الماضي لمساعدة أفريقيا، ما زالت أوجه التباين العميق في التنمية بين القارة وبقية العالم قائمة. وما زالت أفريقيا تشهد مستويات عالية من الفقر، تتفاقم، من جملة أمور أخرى، بفعل البيئة الاقتصادية العالمية غير المؤاتية والصراعات. وهذه التحديات تتزايد أكثر نتيجة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ولأسارع إلى القول إن الإقرار بوجود مشاكل لا يعني أن المستقبل كئيب بالكامل. فإننا نجد تطورات إيجابية تبعث الأمل في تحقيق تطلعات شعبنا. وقد التزمت أفريقيا بتهيئة بيئة تساعد على النمو والتنمية الاقتصاديين. وقد اتخذنا خطوات ملموسة من أجل ضمان وحدة أفريقيا واستعدادها بشكل أفضل لمواجهة مشاكلها.

لقد اتخذنا الخطوة الأولى في عملية واسعة النطاق وشاملة لجمع شمل بلداننا من خلال إنشاء الاتحاد الأفريقي. وإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي نظرت فيها هذه الجمعية في هذا الأسبوع، إحدى المبادرات الأساسية للاتحاد الأفريقي. وبوتسوانا مقتنعة بأن الشراكة الجديدة توفر أساسا سليما لبناء شراكات فعلية في داخل القارة، وكذلك مع باقي المجتمع الدولي.

ومن المهم أن أكرر تقدير أفريقيا العميق للدعم والمساعدة اللذين تلقيناهما وما زلنا نحصل عليهما من المجتمع الدولي. وإننا نرحب بشكل خاص بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة من فورها، بشأن تفويض صناديق وبرامج منظمة الأمم المتحدة بدعم تنفيذ الشراكة الجديدة. وبوتسوانا سعيدة أيضا بقرار بلدان المجموعة الثمانية القاضي بالتعاون معنا لضمان نجاح هذه المبادرة. ونحن على استعداد للمساهمة حتى نتوصل إلى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة النبيلة.

وإن المحور لتحقيق أهداف التنمية في أفريقيا هو التزام المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة. وإننا بحاجة لأن نعمل بمثابرة من أجل تنفيذ توافق مونتيري الذي يحدد المصادر التي يمكن استخدامها في تمويل أهداف التنمية التي وضعناها لأنفسنا. وتنطوي المصادر المحتملة على تعبئة الموارد المحلية؛ وتعبئة الموارد الخارجية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والتعاون المالي والتقني المتزايد؛ وحل أزمة الدين. ويقر توافق مونتيري أيضا بأن التجارة وسيلة للنمو والتنمية. وعليه، يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية ضمان أن تشارك الدول النامية في التجارة العالمية. وبهذا الصدد، نرى أن اتفاقات الشراكة، مثل اتفاق كوتونو وقانون النمو وإتاحة الفرص في أفريقيا، خطوات هامة للإيفاء ببعض أهداف توافق مونتيري.

ولا يزال الإيدز، بلا ريب، أكثر التهديدات خطورة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم. وإن آثاره المدمرة على القارة الأفريقية موثّقة جيدا. وما من شك في أنه ما من بلد واحد له القدرة على معالجة المشاكل المرتبطة بهذا الوباء. وللتغلب عليه، نحتاج إلى استراتيجية تجمع الجهود في جبهة عريضة. ولا بد لأولئك الذين يعتقدون أنهم ما زالوا بمنأى عن الآفة، وأن المشكلة هي مشكلة أفريقية، أن يتيقظوا، لأن هذه الآفة ستطالهم في عقر دارهم في المرة المقبلة.

وبوتسوانا ممتنة كثيرا للدعم الذي تلقته من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المتعاونين، في جهودها لمكافحة الوباء. وأود كذلك أن أثني على الأمين العام على جهوده التي لا تكل في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم جهودنا. وإنني على يقين من أننا، في أفريقيا، بمساعدة المجتمع الدولي، سنظل واقفين على أرجلنا عندما ينقشع الغبار.

ويسر بوتسوانا أن تنوه بالجهود الجديرة بالثناء التي ما برحت الأمم المتحدة تبذلها من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين في أنحاء مختلفة من العالم. وإن المساعدة المستمرة من جانب الأمم المتحدة وباقي المجتمع الدولي، دافع يحدو بنا للتفاؤل والأمل بأن قارة أفريقيا ستجد السلام قريبا.

لقد تابعنا عن كثب مبادرة المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مجالات نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع المدني. وإننا نرحب بالمشاورات الجارية بين مختلف أطراف الصراع. ولكننا نرنو إلى رؤية مفاوضات كاملة شاملة يمكن أن تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة. وإن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوق إلى السلام والمصالحة الوطنية وكذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلده.

لذلك، نناشد جميع الأطراف أن تبدي عزما أكبر وإحساسا بالإلحاح في السعي إلى حل سلمي للصراع في ذلك البلد. وإن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ممكن وضروري، ولكنه يعتمد، في آخر المطاف، على الإرادة السياسية للموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وأود أن أحيي الجهود والروح التي لا تقهر لسلفي المباشر، السيد كتوميلي مسيري. فقد بذل في بعثته كل جهد بدون كلل أو تردد لتسهيل الحوار بين الكونغوليين وإقناع شعب ذلك البلد بأن السلام لن يتحقق إن لم يبدوا الاستعداد للتكلم بعضهم مع بعض. ولا يمكن أن يأتي أحد من السماء أو الجحيم لتحقيق السلام لهم. وأود كذلك أن أسجل تقدير بوتسوانا لجهود وعزم الرئيس مبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. فقد استثمر وقتا وطاقة وموارد كبيرة في إيجاد حلول للصراع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبوتسوانا ترحب وتشيد بالخطوة التي اتخذها حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالتوقيع على مذكرة التفاهم في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كإضافة لبروتوكول لوساكا. إن شعب أنغولا اختار السلام. وهو يتوقّع من المجتمع الدولي أن يساعده على تدعيم أسس هذا السلام. ولا يجوز لنا أن نخذله. إنني أرجو من السفراء ووزراء الخارجية الذين حضروا إلى هنا بأن ينقلوا إلى أصدقائي رؤساء الدول في أفريقيا رسالة بأننا يجب ألا أن نخيب آمال شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا آمال شعب أنغولا. فقد عانى الشعبان بما فيه الكفاية.

وإن الصراعات وانعدام الاستقرار في أنحاء أخرى من العالم، مثل الشرق الأوسط وأفغانستان، تثير لدينا قلقا بالغا. وإننا نتطلع إلى المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، ليضطلع بدور أكبر في الحل السلمي لتلك الصراعات.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي مؤكدا من جديد دعم بوتسوانا المتواصل للأمم المتحدة، وأن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام، الذي ظلت قيادته المستبصرة ترشد منظمتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أزجي الشكر لرئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطُحب السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب الأونرابل السير آلان كيماكيزا، رئيس وزراء جزر سليمان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة الأونرابل السير آلان كيماكيزا، رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطُحب الأونرابل السير آلان كيماكيزا، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

السير آلان كيماكيزا (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة وشعب جزر سليمان أتقدم بالتهنئة للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأنا واثق من أننا بحنكته وقيادته الخبيرة سنحقق نتائج إيجابية لهذه المنظمة ولكل شعوب العالم.

كذلك أشكر معالي السيد هان سونغ - سو وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا لأدائه المتميز في رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وبالطريقة نفسها أشكر معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، لجهوده الطيبة والدؤوبة ولتفانيه في تحقيق مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

وأهنئ تيمور الشرقية كما هنأها الذين تكلموا قبلي، فهي الجارة القريبة منا في منطقة المحيط الهادئ، التي ستصبح قريبا عضوا في الأمم المتحدة، وأهنئ سويسرا العضو الجديد في الأمم المتحدة. وجزر سليمان تتطلع إلى إقامة المزيد من العلاقات مع هذين البلدين بالوسائل الثنائية والمتعددة الأطراف.

والآن، ونحن ننتقل إلى هذه الألفية الجديدة، تحتاج التحديات التي تواجه المجتمع الدولي إلى جهود مضنية.

فالعبقرية البشرية والتقدم التكنولوجي يعقدان تلك التحديات. وأعمال الإرهاب والصراعات المسلحة تنتشر في كثير من أرجاء العالم. وآفاق التقدم في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وفي الأمن وتحسين مستويات المعيشة للأغلبية العظمى من سكان العالم أصبحت مجرد أحلام لم تتحقق.

ومع هذا، فالأمم المتحدة، بوصفها أداة دولية لتعزيز حياة البشر وتحسينها، لديها قدرات وخبرات كثيرة في السعي إلى الأفضل للصالح العام لكل شعوب العالم، بما في ذلك ضمان السلم والأمن العالميين، من خلال مجلس الأمن.

وأعود اليوم لتأكيد التزام جزر سليمان بمبادئ الميثاق. كما أسجل تقدير جزر سليمان للمساعدة القيمة التي تتلقاها من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة حقوق الإنسان.

وتضع جزر سليمان ثقتها في مجلس الأمن، وتقر بدوره الهام في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. ونسلّم في الوقت نفسه بتغير المسرح في البيئة الدولية السياسية والأمنية. فلا بد أن تنعكس هذه التغييرات في منظمتنا أيضا. ويجب أن يستمر إصلاح مجلس الأمن، ويشمل ذلك إعادة النظر في أهمية الأحكام المتعلقة بحق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين. ثم إن جزر سليمان تؤيد التوسع في العضوية الدائمة بالمجلس بحيث تشمل اليابان وألمانيا. فهذان البلدان يتمتعان بكثير من النفوذ على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، ولذا فهما في وضع يسمح لهما بالإسهام البناء والإيجابي في السلم والأمن العالميين.

وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة، كجزر سليمان، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة الأولى التي تلجأ إليها في زمن الاضطرابات والحاجة. وقد ذكر سلفي هذا الكلام من هذه المنصة في العام الماضي. ففي ذلك الوقت شرح بالتفصيل ظروف الصراع الذي نشب في جزر سليمان فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ونحن لا نزال اليوم نكافح نتائج ذلك الصراع المدمر. فقد خسرنا الكثير. وعلينا أن نفعل الكثير لإعادة بناء النسيج المدمر في بلدنا. وهذا هو الطريق الذي تسير فيه حكومتي لكي تحافظ على سيادتنا بكرامة وتثبت سلامتها واحترامها بوصفها عضوا في أسرة الأمم المتحدة.

وقد مُنحت ولاية قيادة البلد بصورة واضحة عن طريق عملية ديمقراطية حين أجريت في جزر سليمان انتخابات عامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر في أعقاب الصراع. وأسفرت الانتخابات عن عودة برلمان جديد مؤلف من ٥٠ عضوا منتخبا ويضم أغلبية عاملة واضحة قوامها ٢٩ عضوا من بين ٥٠ عضوا. واضطلعت حكومة التحالف الوطني المعنية بالسلام والوحدة والتعمير بأعمالها، وواجهت تحدي إعادة بناء جزر سليمان.

والاستراتيجية الأولى التي تعتمدها حكومتي هي انتهاج أربعة مجالات سياسة: الأول هو إعادة السلام والأمن، والثاني هو التعليم، والثالث هو الصحة والخدمات الطبية، والرابع هو القطاعات المنتجة.

وبدأنا هذا العمل الهام في المائة يوم الأولى من تولي مهامنا. ومنذ ذلك الحين عززنا جهودنا رغم الصعوبات العملية الناجمة عن نقص الموارد المالية وانعدام الموارد الأخرى ذات الصلة.

واستراتيجيتنا الثانية هي صياغة خطة إنعاش اقتصادية وطنية. وتركز الخطة على تعزيز قطاعات الزراعة والغابات وصيد الأسماك والتعدين والتصنيع والسياحة وتطوير البنى الأساسية. وإلى جانب الاهتمام الوثيق بتعزيز

الخدمات الصحية والتعليمية تعالج الخطة النمو السكاني وتكفل تعزيز الإدارة البيئية المسؤولة.

ويسرني أيضاً أن أقول إننا نعمل الآن على إعداد خطة تنمية مستدامة لبلدنا. وقد قُدّمت مجموعة تدابير مالية متكاملة إلى شركائنا في التنمية. وفي حين أن الردود التي تلقيناها حتى الآن مشجعة، فإنها لا تزال تثير أسئلة تتطلب النظر فيها بجدية وأمانة في ضوء ظروفنا الراهنة. وهنا نتطلع بصدق إلى الأمم المتحدة للمساعدة على تيسير إجراء مشاورات أوثق مع البنك الدول وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وإقامة شراكة بناءة مع هذه المؤسسات.

إن مبالغ الديون الضخمة التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة عبء حقيقي لا تزال تبتلي به معظم بلدان العالم الثالث، بما فيها الدول الصغيرة مثل جزر سليمان. وهذا تحدٍ حقيقي يواجهه شعبي وبلدي ونحن نبذل قصارى جهودنا ومساعينا لنعيد بناء دولتنا ونحافظ على استقلالنا وسيادتنا بكرامة ونزاهة واحترام في هذه الأوقات الصعبة وفي المستقبل. وفي هذه المرحلة المهمة، ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في مساندة إعفاء الديون عن البلدان التي تخنقها الديون. ويمكن إدراج جزر سليمان في عداد هذه البلدان.

قبل أيام قليلة، قام سكان مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وسائر العالم بإحياء ذكرى آلاف الأرواح البريئة التي أُزهقت بطريقة مأساوية في الأعمال الإرهابية الجبانة والهوجاء التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والآن، يستحق هؤلاء الأبطال من الرجال والنساء، الذين قضوا نحبهم في ذلك الوقت المحزن، أن يحتلوا مكانا خاصا في قلوبنا وفي سجلات التاريخ.

وتعمل حكومتي على اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الأنشطة الإرهابية. وقد أبلغنا الأمم المتحدة بهذه التدابير. ونحن نسعى للحصول على مساعدة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي لتعزيز جهودنا.

توجد صلة مباشرة بين الزيادة في عدد الصراعات المسلحة والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. فقد ازدادت الصراعات المسلحة في معظم أنحاء العالم. ويُذكي أُوار هذه الصراعات بصورة رئيسية توفر تصنيع الأسلحة الصغيرة بطريقة غير قانونية أو بيعها أو توريدها بصورة رسمية، وقد أسفر هذا عن إزهاق أرواح بريئة. وعلى مدى الخمسين عاما الماضية، قتلت هذه الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية عددا من الناس أكبر من الذين قتلتهم أسلحة التدمير الشامل.

وقد وجدت الأسلحة الصغيرة طريقها إلى جزر سليمان أيضا، واستخدمت في صراع استمر ثلاث سنوات أضر بالتماسك الاجتماعي والثقافي في بلدنا وبحكمه الرشيد. ومما لا شك فيه أنه عطّل اقتصادنا. وقد شكّل استمرار وجود الأسلحة الصغيرة في أيدي الجماعات المحلية تهديدا كبيراً لسلم وأمن واستقرار دولتنا. ويتعرض أي أمل في تحقيق انتعاش اقتصادي لتهديد مستمر من انعدام سلطة القانون. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة لا تزال ملتزمة، في حدود مواردها المحدودة، باسترجاع الأسلحة واستعادة ثقة شعبنا بالمجتمعات المحلية. إلا أننا نعتقد أن للمجتمع الدولي دورا محوريا يؤديه من خلال الأمم المتحدة لمساعدة بلدنا على تخليص نفسه من عمليات التهديد المسلح باتخاذ إجراء أكثر طموحا لكبح ثقافة الأسلحة التي أخذت تتجذر في بلدنا.

وراحة البال والشعور بالأمان من الخطر لا يتحققان بمجرد عدم وجود حرب. بل إنهما نتاج لقدرة الدولة على تحقيق رخاء اقتصادي مستدام وتعليم أفضل وتوفير خدمات

صحية واجتماعية لجميع أبناء شعبها. ببساطة، يمكن تلخيص شعور كل نفس بالسلم والأمن في تلبية أبسط الاحتياجات.

وحتى مع النتيجة الناجحة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي اشتملت على وعود بالتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، لا تزال جزر سليمان تشك في النتيجة العملية لخطط العمل من أجل التنمية وأقل البلدان نموا. فقد ألزمنا أنفسنا في الماضي بخطط عمل مماثلة للتنمية المستدامة. فجدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في عام ١٩٩٢، وبرنامج عمل بربادوس للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرامج أخرى غيرها إنما هي مخططات سياسة عامة صالحة للتنمية المستدامة. ولسوء الطالع، لم نف بالتزاماتنا. فقد أخفقنا جميعا. ولهذا السبب اجتمع قادة العالم مرة أخرى في جنوب أفريقيا ليقيّموا جوانب فشلنا ويتعهدوا بالتزامات جديدة. وفي الواقع، قُطعت التزامات جديدة. والآن، حان الوقت لوضع الالتزامات التي قطعت في جنوب أفريقيا على المحك.

وكما قال الأونرابل لايسينيا قراسي، رئيس وزراء فيجي ورئيس منتدى جزر المحيط الهادئ، على نحو مناسب في البيان الذي أدلى به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، دعونا نحول أقوالنا إلى أفعال.

وكل ما تستطيع أن تفعله جزر سليمان هو أن تأمل أن تكون هناك، هذه المرة إرادة تقودنا في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف والمقاصد التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وتعي جزر سليمان جيدا ضعفها أمام الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. وشأننا شأن سائر البلدان الجزرية الصغيرة النامية، لا نزال نسعى لا إلى تسليم المجتمع الدولي بالطبيعة الفريدة لضعفنا فحسب، بل أيضا إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق العديد من أهدافنا ومقاصدنا من التنمية المستدامة التي نرمي إلى تحقيقها جماعيا كمجموعة، وفرديا كدول.

إن البيان الذي أصدره مؤتمر قمة منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في آب/أغسطس الماضي في سوفا في فيجي، يطرح القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية الهامة لتلك المنطقة. وتتطلب هذه القضايا تصميما جماعيا من قبلنا واهتماما وتعاونا من المجتمع الدولي.

ويهدد الأثر الضار لارتفاع مستوى سطح البحار اقتصادات وبقاء البلدان الجزرية الصغيرة والمنخفضة الارتفاع عن سطح البحر، لا سيما في المحيط الهادئ ومنطقة الكاريبي وفي المحيط الهندي. وقد وفّرت لنا التقارير العلمية والبحوث، بما فيها تقرير التقييم الثالث الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي صدر في عام ٢٠٠١، سببا أقوى لشعورنا بقلق عميق. وتضم جزر سليمان صوتها إلى سائر الدول الجزرية الصغيرة في مناشدة البلدان التي ليست طرفا بعد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كويوتو أن تنضم إليهما، وأن تلتزم جديا بتخفيض غازات الدفيئة المنبعثة منها.

ولا تزال أقل البلدان نموا تتصارع مع واقعها القاسي من فقر وضعف أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية، وعبء الديون وضعف الهياكل الأساسية، وعدم استطاعتها الحصول، أو حصولها المحدود، على خدمات تعليمية وصحية واجتماعية أفضل والقائمة جد طويلة. وحتى مع وجود التزام متزايد بالعولمة، فإن حالة العديد من البلدان والدول الأمم الأقل نموا لا هي تحسنت ولا حتى استقرت؛ بل إن الظروف ازدادت سوءا في حالات كثيرة.

وتعتقد جزر سليمان أن الالتزام المتجدد من خلال برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث

المعني بأقل البلدان نموا، يعتبر إجراء جاء في وقته الصحيح من جانب جميع المنظمات الدولية لإعادة تركيز اهتمام العالم وموارده على أكثر البلدان احتياجا وفقرا. ونحن نؤيد التنفيذ الفوري للبرنامج، ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أُحرز حتى الآن.

ومرة أخرى تطالب جزر سليمان الأمم المتحدة باحترام الرغبة المعلنة لشعب وحكومة جمهورية الصين في الانضمام من جديد إلى عضوية هذه المنظمة باعتبارها عضوا متكافئا وكامل العضوية. لقد أثارت تايوان إعجاب العالم بتحولها الاقتصادي. فهي، في غضون فترة زمنية وجيزة، لم تنجح في إرساء قواعد اقتصاد محلي مستقر ونابض بالحياة فحسب، بل إن هذا الاقتصاد أصبح أيضا واحدا من أكثر الاقتصادات تأثيرا في العالم، من حيث التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات. إن تايوان بلد ذو سيادة يسيطر سيطرة كاملة على شؤونه، وله تأثير على الاقتصاد العالمي، وليس من العدل أن ننكر على شعبه الحق في أن يقف شامخا، ويدخل في عداد الأمم الكثيرة الممثلة في المؤسسات الدولية.

إن تايوان بلد راغب في العمل وقادر عليه، ومستعد لتحمل الالتزامات المترتبة على العضوية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وقد أثبتت وجودها من خلال تعاونها الاقتصادي الدولي مع العديد من البلدان النامية ومع أقل البلدان نموا. وجزر سليمان مقتنعة بأنه لا توجد أية عوائق قانونية تحول دون عضوية تايوان في الأمم المتحدة، وبأنه ليس هناك إلا عقبات سياسية. وعليه، فلنطرح جانبا تلك العقبات السياسية، ونأخذ بنهج إيجابي، يمنح حكومة جمهورية الصين وشعبها العضوية التي يستحقانها، والفرصة التي تسمح لهما بالمشاركة الكاملة في شؤون الأمم المتحدة في إطار ميثاقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألان كيماكيزا، رئيس وزراء جزر سليمان من المنصة.

خطاب صاحب السمو الأمير ألبرت ولي عهد إمارة موناكو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ولي عهد إمارة موناكو.

اصطحب سمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بصاحب السمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

ولي العهد الأمير ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، صاحب السعادة السيد هان سونغ - سو، على الطريقة المقتدرة التي أنجز بها عمله. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء مكتبه. لقد أحرزنا تقدما كبيرا أثناء الدورة التي اختتمناها مؤخرا، وكانت تتضمن بندا يهمنا بشكل خاص لأنه يتعلق بإدارة أعمالنا وإعادة تنشيطها.

ثانيا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بقرار الأمين العام بتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، اعتبارا من ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، خلفا لصاحبة السعادة السيدة ماري روبنسون، لمنصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. لقد كانت حكومتي تقدر دوما التزام السيدة روبنسون الصادق، وهي تعلم أن بإمكانها أن تعتمد

على السيد فييرا دي ميلو الذي أثبت مرات عديدة كفاءته وتفانيه للمنظمة، بقدر ما أثبت التزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويسعدني كثيرا، ونحن في مستهل الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، أن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه لمنصب الرئاسة، وذلك بالأصالة عن نفسي وباسم أعلى سلطات بلدي، وأن أهنئ أيضا جميع أعضاء المكتب. وأتعهد لهم بكامل تأييد وتعاون وفد موناكو، لمساعدتهم على إتمام عملهم المهم.

قبل عام مضى، ارتكبت هجمة شرسة وجبانة ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ذلك اليوم، وضع المحرضون على تلك الهجمة ومرتكبوها أنفسهم خارج نطاق القانون، بل وخارج نطاق البشرية، وخارج القيم العالمية الأساسية والمبادئ التي تهتدي بها أممنا، وتقود مسيرة التقدم الأخلاقي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول. وذلك العمل الغاشم أثار رد فعل لم يسبق له مثيل في أوساط المجتمع الدولي الذي وفر لأعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة وسائل متطورة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك عن طريق وقف موارده المالية.

وشاركت إمارة موناكو في هذا الكفاح بعزيمة وتصميم، استجابة لطلبات مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له. وعن طريق توسيع نطاق تبادل المعلومات مع الدول الأخرى، سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف، وضعنا تدابير معززة للرصد والمراقبة، كانت ضرورية في المجالات التشريعية والتنظيمية والقضائية.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وقعتُ شخصيا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي دخلت حيز النفاذ في موناكو في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. كما قام ممثلنا الدائم لدى الأمم المتحدة، بناء على تعليمات من والدي صاحب السيادة الأمير، بالتوقيع، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، على بروتوكول مكافحة تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وواقع الأمر هو أن إمارة موناكو إما أنها طرف، أو ستصبح طرفا، في جميع الصكوك العالمية والإقليمية الرئيسية المكرسة لتعزيز التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب، الأمر الذي ساهم إلى حد بعيد في النهوض بتعاوننا مع الدول الأخرى في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أشير إلى قانون اعتمده بالاجماع، في حزيران/يونيه الماضي، مجلسنا الوطني – وهو برلمان موناكو، ودخل حيز النفاذ في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وهذا القانون يعدل ويعزز ويستكمل القانون القائم المتعلق بإشراك الكيانات المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا النص يأخذ في الحسبان التزامات موناكو بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، وكذلك التدابير المتوقعة من الهيئات المختصة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وفي ٨ آب/أغسطس أيضا، كانت سلطات بلادي سعيدة بتنفيذها اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل العائدات المتحصلة من الجريمة، وتعقبها وضبطها ومصادرتها، على الرغم من أن إمارة موناكو لم تصبح بعد عضوا في تلك المؤسسة الأوروبية النبيلة، وإن كانت تأمل صادقة في الانضمام إلى عضويتها. وأود أيضا أن أنوه بالسرعة والاهتمام اللذين استجاب بهما بلدي لتلك الاتفاقية، خاصة وأنه يتعرض أحيانا لانتقادات غير صحيحة ولا مبرر لها في هذا المجال.

وبينما تستمر التهديدات الإرهابية وتستمر معاناة المدنيين من جراء الإرهاب بكل أسف. فإن أسباب وأشكال هذه الآفة تبدو الآن أكثر وضوحا وتخضع لرقابة أشد. ويجري تنفيذ التدابير على الصعيدين الوطني والدولي بمساعدة مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب، ويبدو أنها تسفر عن نتائج مشجعة. وتعزيز ولاية شعبة منع الإرهاب وتوسيع نطاق تلك الولاية، كما اقترح الأمين العام في التقرير الذي طلبته جمعيتنا، يبدو أنه يفي بجميع الشروط التي نحتاج إليها لكي نحسن مناهضة الإرهاب، ليس بالسماح لنا بتدعيم التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، بل بتقديم المساعدات التقنية المعززة إلى البلدان التي تطلبها أيضا.

وبفضل الاستجابة الدولية الفعالة والفورية، استعادت أفغانستان حريتها بعد أن ظلت بؤرة للإرهاب فترة أطول مما يجب. وحكومتها الانتقالية الجديدة التي انبثقت عن اجتماع اللويا جيرغا التقليدي الذي انعقد في حزيران/يونيه الماضي، تسعى، وخاصة بمساعدة منظمتنا، إلى إعادة بناء البلد وإقامة نظام سياسي ديمقراطي.

وهناك مجال آخر يشعر فيه المجتمع الدولي بالارتياح، وهو اتفاق نزع السلاح النووي الذي اعتمدته الدولتان الكبريان، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في أيار/مايو الماضي. وهناك أحداث أخرى في العالم تبشر بالأمل أيضا إذ تتخذ جمهورية سيراليون وجمهورية أنغولا الخطوات صوب تحقيق الانتعاش بروح سلمية وديمقراطية. ونشهد علامات مشجعة على الأمل في كل مكان. ويراودنا في أفريقيا أيضا أمل كبير في نجاح مبادرات السلام في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونهتم اهتماما كبيرا بهدوء الحالة في السودان.

ومنظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه الماضي تضطلع بدور في غاية الأهمية في تعزيز الوئام بين الشعوب الأفريقية. ونتابع هذه المهمة باهتمام كبير حيث أنها اكتسبت بعدا جديدا هذا العام. ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب لسعادة السيد أمارا إيسي، الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي، عن تهانينا الخالصة وتشجيعنا.

ونرى في أمريكا اللاتينية، مع الأمل أن بعض البلدان التي كانت ظروفها الاقتصادية والمالية قد تدهورت من قبل، بدأت في الانتعاش، ويعود الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية.

وأخيرا في آسيا أدت الحكمة التي تحلى بها القادة في الهند وباكستان في النزاع على الحدود إلى تخفيض التوتر في كشمير. ونعرب عن امتناننا العميق لذلك. فهذه خطوة ممتازة تشابه الخطوة التي اتخذتها سري لانكا عندما جددت الحوار مع الانفصاليين التاميل لكي تنهي المعاناة الفائقة الحد.

ومما يثلج صدرنا أيضا أن تيمور الشرقية استطاعت، بالمساعدة الفعالة والقيمة من منظمتنا، أن تحقق استقلالها بنجاح وأن تحصل على هياكل سياسية ومالية جوهرية بالنسبة للتنمية فيها. ولهذا، يسرنا أن نرحب قريبا جدا بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في الأمم المتحدة. كما يسرنا جدا أن نرحب بانضمام الاتحاد السويسري دولة عضوا في الأمم المتحدة.

وقد كانت سويسرا دائما وبخاصة منذ إنشاء عصبة الأمم في جنيف، مشاركا فعالا في تعزيز السلام وحقوق الإنسان وحماية البشرية على الصعيد الدولي. فنعرب لهاتين الدولتين ولقادتهما وشعبيهما عن تهانئنا وتمنياتنا بالنجاح والازدهار.

وتحتاج الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى لهاتين الدولتين، كما تحتاج إلى جميع النوايا الحسنة والقدرات الممكنة لكي تلبي المطامح العليا التي وضعناها لأنفسنا عند

إنشاء المنظمة، وهي مطامح تجددت بحزم وبجدية في مؤتمر قمة الألفية، وفي الاجتماعات الدولية الكبرى التي تلته أيضا.

وبلدي ملتزم بتنفيذ خطط العمل التي اعتمدت في هذه الاجتماعات الاستثنائية. ودورتنا الاستثنائية المعنية بالطفل والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة قد غيرتا بطريقة ملموسة مفهوم المجتمع الدولي للأطفال والمسنين. فكل من هاتين الفئتين يجب أن تصبح طرفا عاملا أكثر اندماجا ونشاطا في مجتمعاتنا.

وبينما تقرر حكومة موناكو أن تزيد إسهامها الطوعي في البرامج الكبيرة للأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق التنمية وحماية البيئة، فإنها تقرر في نفس الوقت أن تركز جهودها على مجالات معينة ومناطق معينة. ومنطقة البحر المتوسط مثال على مكافحتنا للتلوث البحري، التي تهدف إلى إنقاذ الحياة النباتية والحيوانية في المنطقة.

وحكومة بلدي، سواء من خلال مكتبها للتعاون الدولي من أجل التنمية والبيئة أو من خلال المنظمات غير الحكومية المتعددة والنشطة في موناكو، تشجع تنفيذ مشاريع معينة ذات طبيعة بيئية بصفة خاصة تعتمد في معظم الأحيان على توفير الائتمانات الصغيرة.

وفيما يتعلق بالبحر المتوسط، سنحتفل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر القادم بالذكرى العشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ فُتح باب التصديق على هذا النص للدول في خليج مونتيغو في جامايكا. وكان ذلك ثمرة مفاوضات دامت ما يقرب من ١٥ سنة، وسنحتفل بذلك احتفالا جليلا في هذه المناسبة القادمة.

وهناك أوقات صعبة بصفة خاصة، كالوقت الحالي الذي تسوء فيه الأوضاع الجارية والذي ينبغي لنا فيه أن نبدي عزمنا بغية الإتيان بأفكار ابتكارية لمواجهة التغيرات الأساسية التي تجري في جميع أنحاء العالم. والأمين العام، الذي نقدر طبيعته الدينامية وحكمته، يذكر ذلك في تقريره عن متابعة المؤتمرات الكبرى التي تنظمها الأمم المتحدة في مؤتمرات القمة المختلفة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية. وهذا التقرير هام وجاء في حينه.

والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه أكدت أيضا على الحاجة إلى اتخاذ هذه الخطوات. والإعلان الوزاري الذي اعتمد في تلك المناسبة يركز بطريقة بنَّاءة على أهمية تنمية الموارد البشرية، وحماية الصحة، وتوفير التعليم، وبخاصة لصغار الفتيات، ويهتم بإسهامهن في تحقيق التنمية.

وأود أن أثني على الرئيس وهيئة مكتب المجلس. فسعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس والممثل الدائم لكرواتيا، وأعضاء هيئة المكتب الآخرون قد عملوا بكفاءة وبمهارة عظيمتين ضمانا لنجاح أعمال المجلس.

وأثناء المناقشات الرفيعة المستوى، ظهرت بعض الاتجاهات التي ترى حكومتنا أنها أساسية. فعلى سبيل المثال، هناك اختيار الإدارة التي تسمح لنا بإنشاء شراكات حقيقية تعتمد في معظم الأحيان على الموارد البشرية للبلدان النامية نفسها، فضلا عن المشاريع التجارية والمجتمع المدني.

والجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي عقدت أمس أسفرت عن نتائج جادة وممتازة ومكنتنا من أن نتفهم بصورة أفضل طابع ولوازم الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، التي لا شك في أنها توفر الآفاق الحقيقية لتعبئة الموارد من أجل أفريقيا، ولإدماجها في الاقتصاد العالمي. وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة استشارية مخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع هو خطوة نتابعها أيضا. فبدون الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة مضمونة.

ومفهوم ''ثقافة الحماية''، الذي تقدم به الأمين العام فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والمعونة الإنسانية والمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية، يوفر ميزة الربط في آن واحد بين الأعمال الوقائية وتقديم المساعدة ذات الأولوية إلى المجتمعات المتضررة. ونقدر هذا المبدأ ونطاق هذا النشاط.

وعقب الصراعات والأزمات، يكون الربط بين العمل الإنساني وعمليات التنمية الطويلة الأجل مسألة جوهرية بالنسبة لنجاح أي برنامج تعمير وطني. وجلسات مجلس الأمن العلنية المكرسة لهذه المسائل تتيح فرصة لكي نؤكد بالقدر الواجب أهمية هذه التدابير.

ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي انتهى من فوره في جوهانسبرغ والذي شاركتُ فيه، ذكرنا بنواحي القلق الأساسية بالنسبة للمستقبل. وقد صدقنا على توافق آراء مونتيري، مؤكدين أنه لا يمكن أن تتحقق أية تنمية مستقرة أو متوازنة اليوم من دون مفاهيم متعددة التخصصات وأفكار ابتكارية ترتكز على إرادة حقيقية لحماية بيئتنا ولاحترام الموارد الطبيعية لكوكبنا، بما في ذلك موارد البحار والموارد الطبيعية غير المتجددة، عن طريق ضمان تقاسمنا لها على نحو عادل ومعقول.

وقام مؤتمر القمة بتأكيد وتعزيز المبادئ التي أعلنها منذ ١٠ سنوات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو.

ولن أكرر الإعراب عن مواقف بلدي والمبادرات التي اتخذها إزاء هذه المسائل، نظراً لأني تعرضت لها بالمناقشة التفصيلية في جوهانسبرغ. بيد أني أودّ أن أؤكّد مجدداً إصرار حكومة إمارة موناكو على احترام الالتزامات التي تعهدت بها في تلك المناسبة.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل الدؤوب على مكافحة الإيدز والأمراض المتوطنة الكثيرة التي تشكل في بعض بقاع العالم عوائق كبرى تعترض طريق التنمية والتقدم. وقد قررت حكومتي، استجابة للنداء الذي أطلقه أميننا العام، أن تقدم تبرعاً استثنائياً كبيراً هذا العام وعلى مدى العامين القادمين في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وإذا أردنا أن تكون العولمة، ولا سيما العولمة الاقتصادية، مفيدة للجميع، فإنها يتعين أن تقوم بدرجة أكبر، كما ندرك جميعاً، على نوع من التنمية التي لا تتجاهل الاحتياجات الأساسية للبشر ولا قيم العدالة والأخلاق والإنصاف، التي نعلق عليها جميعاً قيمة خاصة.

وحين أتكلم عن مبدأ العدالة الأساسي وعن القيم الأخلاقية التي ألهمت منظمتنا إلهاماً عميقاً، أود أن أؤكد مجدداً مدى الترحيب الحار الذي أبديناه إزاء دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ . وقد انعقدت منذ وقت قصير الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد بن زيد الحسين، الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية. واتخذت خطوات حاسمة ومحددة في تلك المناسبة.

وأود أن أختتم كلمتي بمناشدة شعبي إسرائيل وفلسطين أن يضعا حداً للعنف ويتغلبا على الحقد والضغائن. فتراثهما المشترك وإيمانهما بالتعايش السلمي في المستقبل يمثلان دعائم الحوار المؤدي إلى السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب صاحب السمو الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لدولة الأونرابل جون بريسنيو، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد الطبيعية والبيئة والتجارة والصناعة في بليز.

السيد بريسنيو (بليز) (تكلم بالانكليزية): في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ انضمت بليز إلى مجتمع الأمم بوصفها بلداً مستقلاً، وتلقينا، نحن شعب بليز، بحماس دورنا كشريك في أسرة الأمم.

فقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري في تأمين حق بليز في تقرير المصير، وفي الوقت الذي نحتفل فيه بذكرى حصولنا على الاستقلال، فإننا نعرب عن تقديرنا ودعمنا المستمر لأعمال المنظمة.

ومنذ مولد الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وهي تغالب، شأنها في ذلك شأننا جميعاً، التغيرات المستمرة التي تطرأ على عالمنا. وقد تحملت لقصورها عن الكمال مشاكل الطفولة والبلوغ والمراهقة. ووفرت لها كل مرة تكيفت فيها مناسبات للتعلم وفرصاً للنمو. لا، ولم يكن نمونا دائماً نحو الأفضل، وقد دفعنا ثمن أخطائنا.

ومع ذلك فقد بقيت الأمم المتحدة، لأن مبادئ الميثاق ستتردد مدوية في الغد كما تتردد اليوم وكما ترددت بالأمس. فما زال حقنا في أن نعيش حياة يظلها السلام والكرامة قائماً اليوم كما كان في عام ١٩٤٥.

ومنذ عامين اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك في محاولة لتجديد نشاط الأمم المتحدة. وتمخض ذلك الاجتماع عن إعلان الألفية وانبثقت عنه الأهداف الإنمائية للألفية.

واعترفنا في هذين الصكين بالهوة الآخذة في الاتساع بين القلة التي تملك الكثير والكثرة التي لا تملك شيئاً. وقطعنا على أنفسنا التزامات جديدة وجددنا تأكيد الالتزامات القديمة. بل وجددنا مرة ثانية هدفنا النهائي المتمثل في النهوض بالإنسانية، وهو هدف نراه مقدساً بلا جدال.

وقد عقدنا منذ ذلك الحين كثيراً من الاجتماعات والمؤتمرات التي لم نفعل فيها سوى اجترار الأفكار والرؤى. والآن يجب علينا أن ننشد مستويات أرفع من ذلك ونبيّن أننا ملتزمون بصفتنا مجتمعاً عالمياً بتبرير الكيفية التي نختار بها تنفيذ الالتزامات الكثيرة التي قطعناها على أنفسنا.

ويتوقف التنفيذ من وجهة نظرنا على الموارد، والإدارة الرشيدة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وتقاسم المسؤولية، وتكوين الشراكات. فلا يمكن أن تتوافر الفعالية لتنفيذ إعلان الألفية إلا من خلال مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتعاونهم.

ولكي نكفل أن تكون عملية التنفيذ ديمقراطية وشاملة، ومتسمة بالشفافية والمساءلة، يجب علينا أن نتصرف بوحي من تقاسم المسؤولية ومن خلال شراكات تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة. وينبغي في متابعتنا دليل عمل تنفيذ إعلان الألفية أن تتمخض مداولاتنا، بل وفوق ذلك أن يتمخض التزامنا بتوافق آراء مونتيري وبخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عن حدوث تغيير مجدٍ يؤدي لتحسين الحياة التي تحياها أفقر شعوبنا.

وقد استضافت بليز في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أول مؤتمر قمة تعقده الجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية. واتفق قادة منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى في الإعلان المشترك الصادر لدى اختتام مؤتمر القمة على تعزيز التعاون وتنسيق الأعمال فيما بينهم في مجالات مثل التعليم، والصحة، والقضاء على الفقر، والبيئة، والتجارة، والاستثمار. وسينتهي وزراء خارجيتنا قريباً من إعداد خطة عمل لتنفيذ الأهداف الواردة في هذا الإعلان.

ويقتضي النموذج الحالي للتنمية تكوين شراكات نشطة. وتعتزم بليز أن تؤدي دورها في التشجيع على توثيق التآزر والتعاون بين أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

ويشكل الصراع عائقاً رئيسياً يحول دون التنمية، فهو باهظ التكلفة ويسبب لضحايا أبرياء في كثير من الأحيان آلاماً ومعاناة لا مبرر لها. ويساور وفدي القلق إزاء أي فكرة مؤداها أن العنف يمكن أن يشكل حلاً للصراع. فقد علّمنا التاريخ أن السلام الدائم لا يمكن تشييده قط في مناخ يخيم عليه العنف.

ونعرب في هذا الصدد عن قلقنا العميق إزاء استمرار تدهور العلاقات في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني. ويدل تصاعد العنف في هذه المنطقة على الحاجة الماسة لأن يستأنف الطرفان مفاوضات السلام.

وينبغي أن تتحقق بأسرع ما يمكن الرؤية التي لقيت تأييداً عاماً والمتمثلة في قيام دولتي إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على النحو الذي يدعو إليه مجلس الأمن في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ونحن نشجع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تيسيراً للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية الصحراء الغربية، ونؤيد خطة التسوية بوصفها حلاً سياسياً مقبولاً لهذا النزاع.

ويجد الصراع بمظاهره العديدة أرضاً خصبة في يأس الإنسان وضعفه وجهله. وإذا استطعنا تلبية احتياجات المحرومين والمستضعفين، حينئذ سيكون بوسعنا أن نقضي على أسباب الصراع وأن نعزز آفاق السلم والأمن الدوليين. بلى، لا بد لنا أن نعالج تلك الظروف وفقا لقدراتنا الوطنية، لكن لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. وبالتالي، لا بد من اتباع نهج متعدد الأطراف.

وما زالت بليز تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل إنفاذ معايير حقوق الإنسان عالميا. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، شهد المجتمع الدولي بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبوصف بليز إحدى الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي، سوف تتقيد حكومة بلدي بالالتزامات القانونية التي يمليها، وستسعى لدعم نزاهة المحكمة. ونأمل أن تصبح جميع دول العالم المحبة للسلام والملتزمة بالقانون أطرافا في نظام روما الأساسي حتى يمكن أن تتحقق الولاية القضائية للمحكمة. فهذه المحكمة تمثل الأمل في وضع نهاية للإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحن نعتبر هذا بداية لنظام جديد للعدالة الدولية.

وفي دورة الجمعية العامة هذه، سنشهد توسيع الطابع التمثيلي للأمم المتحدة. ونحن نقدر الإسهام الممتاز للاتحاد السويسري في العلاقات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وإن من شأن قرار سويسرا بأن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة أن يعزز عملنا بشكل كبير.

وبالمثل، يسرنا أن نرحب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في أسرة الأمم التي تضمنا. لقد كان نضال هذا البلد طويلا وشاقا، وانضمامه إلى الأمم المتحدة دليل على دورها الذي لا غنى عنه.

ورغبتنا أن تصبح الأمم المتحدة محفلا لتمثيل شعوب العالم كافة، بما في ذلك سكان جمهورية الصين في تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. وعلينا أن نعطي معنى حقيقيا لمبدأ العالمية المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، للتأكيد على إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة وقيمة الإنسان، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء والدول، كبيرة كانت أم صغيرة.

فبدعم الأمم المتحدة، أصبحت بليز دولة مستقلة. وقبل ذلك وبعده، بذلنا كل الجهود لحل النزاع الإقليمي بين بليز وغواتيمالا، الذي ورثناه عن العصور الاستعمارية. وقد باءت كل المحاولات السابقة بالفشل، ولكن في آذار/مارس

٢٠٠٠، وفي بداية هذه الألفية، اتفقت غواتيمالا وبليز على البدء بعملية فريدة لحل النزاع. وقام كل منا بتعيين ميسر وطلبنا إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أن يكون شاهدا على هذه العملية.

ويسعدني أن أعلن أن الميسِّرَين قدما في مقر منظمة الأمم الأمريكية بالأمس تحديدا مقترحاتهما من أجل حل سلمي ونهائي للنزاع الإقليمي. ولابد أن تطرح هذه المقترحات على شعبي البلدين في استفتاء عام، فإذا وافق عليها كل من البلدين، ستترجم إلى معاهدات تسوية تنهي هذا النزاع المستمر منذ أمد بعيد، وتهيئ ظروفا أفضل لتعاون متناغم بين البلدين– وهو شيء يتوق إليه شعبا البلدين. ونأمل مخلصين أن يتحقق ذلك.

ويشتمل هذا الاقتراح على عنصر أساسي يتمثل في إنشاء صندوق استئماني للتنمية، وأود أن أشكر كل البلدان التي ستسهم بسخاء في تحقيق تسوية سلمية لنزاع إقليمي أثر سلبا على العلاقات ليس بين البلدين المعنيين فحسب، بل وبين المنطقتين دون الإقليميتين اللتين تنتمي إليهما بليز – وأعني بهما منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

وبعد أربعة أيام من الآن، سيجتمع شعبنا ليعيش من جديد أحداث يوم استقلالنا. وسيكون هذا أيضا وقتا لتجديد التزامنا بمبادئ العدالة والحرية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والحق في التنمية والتزامنا المستمر بالعيش في سلام مع جيراننا. هذا هو إرث الأمم المتحدة؛ وهذا هو هدفنا العادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بلاس أوبلي، وزير خارجية الفلبين.

السيد أوبلي (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نرحب بأحدث الأعضاء، سويسرا وتيمور الشرقية، نؤكد مجددا ثقتنا في الأمم المتحدة وفي مبادئ الميثاق.

واليوم، تواجه الأمم المتحدة مزيدا من التحديات، وعليها أن تستجيب لمزيد من المطالب أكثر مما فكر فيه مؤسسوها على الإطلاق. مع ذلك، لا تزال منظمتنا المحفل العالمي الوحيد الأكثر أهمية وصلاحية للدول من أجل التفاعل فيه، وللأمم من أجل العمل معا، وللبلدان من أجل التعاون في الحفاظ على السلام، وتحاشي الصراع وتعزيز الاستقرار.

ونعتقد أن العراق اتخذ خطوة في الاتجاه الصحيح عندما وافق أمس على العودة غير المشروطة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. ولكن التحدي المباشر أمام المنظمة والعالم هو المواجهة التي تلوح في الأفق والتي يمكن أن تتأتى بسبب الحاجة إلى امتثال العراق، الكامل وغير المشروط، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونثني على المهارات الدبلوماسية والعزم الأكيد للأمين العام كوفي عنان وأعضاء الجامعة العربية على هذا التطور الذي نرحب به. لذا، فإننا ننتظر دليلا واضحا على صدق العمل.

إلا أن هذه ليست سوى بداية. ونعتقد أننا أبعد ما نكون عن حل حقيقي لهذه القضية. ويجب أن نبقى متيقظين وأن تستمر ثقتنا في مجلس الأمن. والفلبين تثق في عملية المجلس ثقة تامة. ونؤمن بأن المجلس سيعمل طبقا لمقتضيات الأمن والسلم العالميين، وأنه سيجد أنجع السبل وأسرعها لتلبية تلك المقتضيات.

والفلبين، تمشيا مع مصلحتها الوطنية، ووفقا لدستورها، مستعدة لتقديم المساعدة السياسية والأمنية والإنسانية للولايات المتحدة والمجتمع الدولي سعيا لتحقيق مصالحهما الحيوية للغاية، والتي تتفق مع مصالحنا الحيوية: أي دحر الإرهاب. والحاجة إلى الامتثال ملحة. كما أن الاتهامات لها مصداقيتها العالية وآثارها الخطيرة على الأمن العالمي. وينبغي لمجلس الأمن أن يخضع تلك الاتهامات

لتمحيص عاجل ومتعمق. فقد حمل المجتمع الدولي العراق مسؤولية الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على أسلحة التدمير الشامل.

مع ذلك، فإننا نعيش بالتأكيد في عالم ذي عواقب يمكن تحاشيها. فالفقر والتعصب والإجحاف عوامل توفر تربة خصبة للإرهاب. لكن، يجب علينا أن لا نسمح بأن يصبح الإرهاب عاقبة لا سبيل إلى تحاشيها لتلك العوامل. وقد وعينا ذلك خلال العام الذي انقضى منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المباغتة والمؤلمة. وفي تلك الفترة القصيرة في عمر الزمن، تعلمنا أن الإرهاب لا يمكن أن يهزمنا أو أن يَفُتَّ في عضدنا عن مكافحته، كما علمنا بشجاعة الرجال والنساء الذين يقفون في الصف الأول في الحرب ضد الإرهاب. وفي تلك الفترة القصيرة في عمر الزمن، أنشأنا شراكات استراتيجية جديدة وأعدنا توجيه الشراكات الاستراتيجية القائمة وتزويدها بالأدوات. وتقوم تلك الشراكات على الإيمان بأن العالم لن ينعم بالأمان البتة ما لم يتم كشف أوكار الإرهاب وتقديم من يؤيدونه إلى العدالة.

وفي إطار ما هو عادل وما هو منصف، نعرف أن العولمة يمكن أن تسهم في التنمية الشاملة والمستدامة للعالم النامي. وهذا في الواقع ما فعلته العولمة في بعض الحالات. ولكن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع.

ولْنذكِّر أنفسنا مرة أخرى بالواقع الأليم، وهو أن ١,٢ بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد يوميا؛ وأن ١,١ بليون نسمة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة وبتكلفة ميسورة؛ وأن ١٣٠ مليون طفل في سن التعليم المدرسي، أغلبهم من البنات، تنقصهم الموارد اللازمة للبقاء في المدارس.

إن التوزيع غير المتساوي لفرص تكوين الثروة والتفاوت المتزايد في الدخول داخل البلدان وفيما بينها قد دفعا بأعداد أكبر من البشر إلى هوامش الوجود.

وإننا في الفلبين نبني اقتصادا مفتوحا. ونتخذ تدابير ملموسة لتهيئة بيئة استثمارية وتجارية مفتوحة في بلدنا وفي منطقتنا، كما أننا تكيفنا مع واقع العولمة، مع إدراكنا التام للمخاطر المصاحبة لها، ولا سيما المخاطر التي تمس برفاهة شرائحنا الضعيفة والمحرومة.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن البلدان النامية عموما تتفق على الحاجة إلى الحكم الرشيد في القطاع العام وقطاع الشركات. فنحن مستمرون في إصلاحنا المؤسسي، مسترشدين في ذلك بأولوياتنا ومتطلباتنا وقدراتنا الوطنية. كما أننا نسعى جاهدين إلى إعادة هيكلة اقتصادنا، والتي تتم عادةً بتكلفة سياسية كبيرة.

إن أكثر ما تفتقر إليه البلدان النامية في سعيها للتنمية المستدامة هو رأس المال. ولقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة أنه يجب القيام باستثمارات رسمية إضافية سنوية تبلغ ٢٤ بليون دولار في البلدان الفقيرة لخفض عدد الجوعى بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المحدد لذلك في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

والبلدان النامية بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما في المجالات التي تشجع الاستخدام المستدام للبيئة والنمو الثابت. ونحتاج أيضا إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

ويجب أيضا أن تنافس بلدان نامية عديدة بشكل فعال في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية كبيرة، مثل الزراعة. ولكن البلدان النامية تفتقر إلى موارد تضاهي الإعانات التي يتلقاها المنتجون الزراعيون في البلدان الغنية، مثل الأربعين بليون يورو التي يتلقاها مزارعو الاتحاد

الأوروبي كل عام، أو المائة وسبعين بليون دولار الإضافية التي سيتلقاها مزارعو الولايات المتحدة في العشر سنوات القادمة. وليس بوسعنا إلا أن نتساءل عن الأثر التحرري على التنمية إذا تم بدلا من ذلك استثمار الإعانات البالغة ٢٣ سنتا لكل دولار للمنتجات الزراعية في الولايات المتحدة، أو البالغة ٣٦ سنتا لكل دولار للمنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي، في البلدان النامية.

نحن بحاجة إلى عكس اتجاه الانخفاض في المساعدات الإنمائية الرسمية، التي لا تزال دون المستوى المستهدف والمحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي القومي. ولكن ينبغي أيضا ألا تغيب عن أنظارنا حقيقة أنه، فضلا عن زيادة مصادر التمويل للبلدان النامية، ينبغي أن يكون الوجه الآخر لعملة التنمية المزيد من الانضباط والرعاية والمرونة في وضع الشروط. كما أن هناك حاجة إلى زيادة تخفيف الديون بصورة فعالة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل.

وينبغي مواصلة الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز البعد الإنمائي لنظام التجارة والاستثمارات العالمية.

لقد أتاحت العولمة المزيد من الفرص واختيارات أكبر لمن يريدون التنقل حول العالم بحثا عن الرزق. فلدينا ما يقرب من ١٠ في المائة من الشعب الفلبيني يعيشون خارج حدود بلدهم. وسلامتهم ورفاهتهم ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا، خاصة في أوقات الصراع الفعلي أو المحتمل. وينبغي وضع رفاهة العمال المهاجرين على جدول أعمال الأمم المتحدة الآن، قبل أن تتحول قضية المهاجرين إلى مشكلة إنسانية خطيرة. ويمكننا أن نبدأ بانضمام الدول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ومن المهم أيضا للدول المتقدمة النمو أن تدعم العمل الهام الذي تقوم به وكالات المساعدة الإنسانية، مثل منظمة الهجرة الدولية.

وبالرغم من الثروة التي لم يسبق لها مثيل التي تكونت في العقد الماضي من القرن العشرين، هناك فرد واحد من كل خمسة أفراد يعيش على أقل من دولار واحد يوميا. وأفقر ٣٢ بلدا أفريقياً لا تكسب أكثر بكثير مما يكسبه أغنى رجل في العالم – وهو اللقب الممنوح بصفة غير رسمية لبيل غيتس، رئيس شركة مايكروسوفت، في الولايات المتحدة. وبالرغم من الفقر المدقع الذي يعيش فيه البلايين من البشر ينفق العالم مبالغ غير معقولة على الأغراض العسكرية – على الجيوش وأسلحة التدمير الشامل.

وأولئك المنكبّون على إثارة الكراهية والعنف سيجدون أنصاراً راغبين في الاستجابة لهم، خاصة من بين الفقراء البائسين واليائسين والمشردين والمحرومين من حقوقهم المشروعة. والشباب الجوعى الذين لا يذهبون إلى المدارس ويعيشون على هامش المجتمع يمكن أن يصبحوا فريسة سهلة لأغاني الإرهابيين وممارسي العنف المغوية. ولذلك فإن الحد من الفقر والتنمية هما استراتيجيتان رئيسيتان لمنع نشوب الصراعات ومحاربة الإرهاب.

لقد أصبح الإرهاب سببا رئيسيا للعنف وعدم الاستقرار في عالمنا. ولكنه ليس الخطر الوحيد على أمننا الجماعي. فالجريمة المنظمة والتدهور البيئي والأمراض المعدية ما زالت تهدد السلم والأمن الدوليين. وانتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة، مستمر. وما زالت الحروب الأهلية والصراعات فيما بين الدول أسبابا رئيسية لعدم الاستقرار وتخلف النمو. ولذلك يجب أن تواصل الأمم المتحدة أداء دورها الهام في حفظ السلام وصنع السلام.

ولا يمكن تحقيق السلام والتقدم الدائمين إلا من خلال الشراكات الدولية وتجديد الإيمان بالأمم المتحدة، التي ينبغي أن تضمن مشاركة معقولة للبلدان النامية في عملية صنع القرار العالمي. والتحديات التي يواجهها العالم اليوم – الصراعات المحتملة والفعلية، والإرهاب، والعنف، والتدهور البيئي، والجريمة المنظمة، والأمراض المعدية – لا تعترف بالحدود وتؤثر على الجميع.

وباللغة البليغة لإعلان فيلادلفيا الصادر عن منظمة العمل الدولية ''إن الفقر في أي مكان يشكل خطرا على الرخاء في كل مكان''. وهذه هي الحقيقة، فالبشرية – والمصير الإنساني – أصبحا شيئا واحدا لا ينفصم. وما من رجل يعيش بمعزل عن الآخرين، وناقوس الخطر يدق لنا أيضا. وهذه هي الرؤية الأبدية للأمم المتحدة، والتي أقرها كل من تكلموا هنا في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. إنها رؤية ورباط ينبغي أن يوحدا جميع الأمم في الوقت الذي نواجه فيه أخطارا جديدة وحدوداً غير مرسومة لحياتنا الإنسانية الجماعية على هذا الكوكب الصغير والمعرض للخطر. وبالفعل، لا تزال الأمم المتحدة تمثل أفضل أمل أخير للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جاكايا مريشو كيكويتي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد كيكويتي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد كافان على انتخابه الذي يستحقه تماما لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وبأن أؤكد له على دعم وتعاون وفدي الكاملين.

كما أود أن أشيد بسلفه، السيد هان سونغ – سو، على قيادته الماهرة لأعمال الدورة السادسة والخمسين. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على الأسلوب القدير الذي واصل به إدارته لشؤون منظمتنا اليومية في وجه تحديات عديدة ومروعة.

ويود وفدي أن يضم صوته إلى الآخرين في الترحيب بانضمام سويسرا للأمم المتحدة، وهي بلد فعل الكثير جدا للمنظمة طوال السنين الماضية. كما أود أن أرحب بتيمور الشرقية في أسرة الأمم، وذلك بعد وصاية الأمم المتحدة الناجحة عليها.

وفي الوقت الذي نحيي فيه الذكرى السنوية الأولى لأحداث الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على تضامن تنزانيا ودعمها للجهود الدولية المبذولة في محاربة الإرهاب. ولكوني قادما من بلد شهد مأساة مماثلة قبل أربعة أعوام، فأنا أفهم الألم والمعاناة المستمرين لمن فقدوا أحباءهم في وقت يحاولون فيه قبول واقع ما بعد تلك الأحداث المأساوية. وكلنا ثقة بأنه من خلال جهودنا المشتركة سيتم في نهاية المطاف كسب المعركة ضد الإرهاب.

وإنها لمصادفة نرحب بها أن تنعقد الدورة السابعة والخمسون بعد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة مباشرة. ومن دواعي سرور تنزانيا أنه تم التشديد على استئصال الفقر بوصفه تحديا حرجا للبشرية ومطلبا لا غنى عنه للتنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية.

وفي الحقيقة أسعدنا كثيرا أن نلاحظ أنه كان هناك اهتمام متناسب بالقضايا الملحة الخاصة بالتعليم والصحة والطاقة والمأوى والمياه والصرف الصحي، وكذلك الزراعة، خاصة الأمن الغذائي. ولقد طمأنتنا كثيراً في الحقيقة الوعود الوفيرة من جميع المتكلمين والمشاركين بمكافحة الفقر

وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز تدابير التعامل مع التلوث وحماية البيئة. ولكن العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب المصلحة في بلدي، ينتظرون بلهفة لكي يروا كيف سننتقل من الخطابة إلى الأفعال الملموسة.

والذين هم بيننا من بلدان نامية يعلمون جيداً في هذا الصدد أن أكبر تحدٍ يواجهنا هو أن نعمل معاً بأن نمارس ونرصد الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويتعين علينا أن نضع سياسات عامة جيدة سياسية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى مكافحة الفساد والابتزاز. ويتعين علينا أن نستحدث ظروفاً تجتذب تدفقات استثمارية وأعمالا تجارية. ولحُسن الحظ لم نعد نفتقر إلى هذه الأمور، لأن معظم بلداننا قد بذلت جهودا جادة للوفاء بهذه المُثل العليا وأحرزت نجاحاً معقولا. وعلى الرغم من ذلك، فمن المحبط أن نرى تقديراً قليلاً لهذه الإنجازات. عوضاً عن ذلك، نرى تضخيماً للقليل الذي لا يزال يتعين علينا أن ننجزه. ويشعر العديدون منا بأننا نستحق معاملة أفضل.

ومن المثير للدهشة أيضاً أن نلاحظ الإغراء في بعض الدوائر لوضع نموذج جديد في العلاقات الدولية – من قبيل تحميل مسؤولية جماعية، لمنطقة أو قارة بسبب أخطاء بلد واحد في ذلك الجزء من العالم وإدانتها ومعاقبتها. فعلى سبيل المثال، إن حدوث أزمة في بلد أفريقي يعني تركها للبلدان الأفريقية لحلها، ويوجه إليها تهديد بتحملها المسؤولية وبالمساءلة إن لم يتم ذلك. وفي العديد من المرات، قيل لنا إنه يتعين علينا أن نحل المشاكل في بعض البلدان الأفريقية التي تشهد أزمات أو نخاطر بفقدان تعاون البلدان المتقدمة النمو بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

وتعتبر تنزانيا أن هذه الاتجاهات ليست غريبة فحسب، بل أيضاً خطرة وغير عادلة وتمييزية وغير مقبولة على الإطلاق. فلنواصل جميعا العمل معاً لحل المشاكل التي تواجه بلداننا وشعوبنا أينما وُجدت.

ونتطلع إلى أن نرى البلدان المتقدمة النمو الواقعة في الشمال تؤدي دورها، كما هو متوقع منها، وكما هو منصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري، وخطة عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، واتفاق الدوحة وخطة عمل جوهانسبرغ وفي الجلسة العامة التاريخية الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي انعقدت أمس بشأن تعزيز الشراكة الجديدة. ونحن نرى أن دور البلدان المتقدمة النمو حيوي للغاية لنجاح الحرب ضد الفقر ولتحقيق التنمية المستدامة. ونتطلع إلى رؤية بلدان الشمال تزيد من مساعدتها الرسمية من أجل تنمية بلدان الجنوب.

وفي مونتيري وكاناناسكيس وجوهانسبرغ، كانت هناك إشارات جيدة إلى أن ذلك ممكن الآن. بيد أنه، حينما ينظر المرء في الموارد المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية، والإطار الزمني للتنفيذ، يجد أن الوعود المقطوعة أقل بكثير من الهدف المحدد. وقد تم التعهد بتقديم ما يقرب من ١٢ بليون دولار في مونتيري وكاناناسكيس في فترة زمنية من ثلاث إلى أربع سنوات، بينما المبلغ المطلوب هو ٥٠ بليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠١٥. ونناشد البلدان المتقدمة النمو أن تتعهد بتقديم موارد أكبر وفي حدود الأطر الزمنية المحددة في أهداف الألفية للتنمية.

وهناك مجال آخر مهم حيث أن تدخُّل البلدان المتقدمة النمو فيه أساسي هو تخفيف الديون. فخدمة الديون تشل اقتصادات وحكومات البلدان الفقيرة النامية. وتخفيف الديون يحرر موارد يمكن استخدامها لتمويل قطاعات

وأنشطة ذات أولوية، منها التعليم والصحة والطاقة والمياه والطرق الريفية ومشاريع القروض الصغيرة.

واسمحوا لي أن آخذ بلدي تنزانيا مثالاً. فبعد استكمال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلغاء جزء من الدين الخارجي، ازداد إنفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ونستطيع الآن توفير مياه نظيفة لعدد من الناس أكبر من العدد الذي كنا نوفر له المياه في الماضي. ونستطيع الآن توظيف عدد أكبر من المدرسين، وبناء عدد أكبر من غرف التدريس، وإلحاق عدد أكبر من الطلاب بالمدارس، وشراء عدد أكبر من الكتب المدرسية ومواد التدريس. وقد حسّنا نظام تقديم الرعاية الصحية. ووظّفنا عدداً أكبر من الأطباء في المستوصفات الريفية والمراكز الصحية ووفّرنا المزيد من المعدات والأدوية. وهناك قدر أكبر من الطرق الريفية تتم صيانتها الآن أكثر من ذي قبل كما تشق طرق أخرى. وقائمة المكاسب طويلة ويمكننا القيام بأكثر من ذلك إذا توفر لنا قدر أكبر من الديون الملغاة. لذلك، نواصل المناشدة بإلغاء قدر أكبر من ديون تنزانيا وسائر أقل البلدان نموا. علاوة على ذلك، فإن كمية الديون التي لم يتم إلغاؤها بعد، لا يمكننا دفعها نظراً لحالة الفقر التي نعيشها.

إن تخفيف الديون أو إلغاءها لن يحل بحد ذاته مشكلة الموارد في البلدان النامية. فتدابير توفير رؤوس الأموال والموارد المالية من أجل الاستثمار والتجارة في البلدان النامية مهمة جدا. وحتى الآن، لم يصل الكثير إلى الجزء من العالم الذي نعيش فيه، على الرغم من وضعنا أكثر الحوافز الاستثمارية مدعاة للتنافس. واسمحوا لي مرة أخرى أن أناشد حكومات البلدان المتقدمة النمو التدخل بأفضل طريقة ممكنة لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى أفريقيا والبلدان النامية. وأعتقد أن عبارات التشجيع والدعم التي تستخدمها سيكون لها تأثير إيجابي.

والوصول إلى الأسواق مسألة شديدة الأهمية بالنسبة لنا. ونحن نقدّر تقديرا عاليا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ونشكرهما على منحهما فرصة الوصول إلى الأسواق من دون رسوم ومن دون حصص محددة للبضائع من أفريقيا ومجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ على التوالي. ولا يزال هذا المنح حافزاً هاماً من أجل زيادة الإنتاجية والاستثمارات في بلداننا. ونرحب بقرارات مشابهة من اليابان وكندا والصين مما يوسع وصول أفريقيا إلى الأسواق. ومع ذلك، يظل الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة النمو عائقاً ونحن نناشدها أن تعيد النظر فيه.

ومثلما نعرف جميعا، لدينا أفضل ميزة تنافسية في الزراعة. ولذلك فدخول أسواق البلدان المتقدمة النمو من دون إعاقة يمكن أن يكون له مزايا كبيرة جداً. وإنني أرى أن البلدان المتقدمة النمو يمكنها أن تتحمل التخلي عن دعم المنتجات الزراعية. بدلا من ذلك يمكن استخدام مبلغ البليون دولار الذي يُنفق يومياً على مثل هذا الدعم في تمويل تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

ومن ضمن التحديات العالمية الكبيرة اليوم حالات الصراع في أفريقيا وتصاعد حدة العنف في الشرق الأوسط. ونحن نقدر عالياً الدور الناشط من جانب الأمم المتحدة وبلدان المنطقتين المعنيتين والمجتمع الدولي في محاولة للتوسط من أجل إنهاء الصراعات. ونصلي من أجل استمرار انخراط المجتمع الدولي في إنهاء الصراعات.

ويوجد بالفعل إطار لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل وحكومة فلسطين. ويجب أن يتفق الجانبان على تهيئة بيئة تفضي إلى المفاوضات. ويتعين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والقيام بتحرك كبير صوب إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بوصف ذلك شرطا حتميا للسلام الدائم في الشرق

الأوسط. وينبغي تلبية الشواغل الأمنية لإسرائيل وإدراجها بصورة ملائمة في أي اتفاق. وفي هذا الصدد، يجب الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ونحن على قناعة بأنه من دون الانخراط الناشط من جانب طرف ثالث لا يمكن تحقيق الكثير. وتنزانيا مقتنعة بأنه يمكن لمجلس الأمن، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، تأدية دور حيوي في التوصل إلى حل مستدام. ولحسن الحظ، كل هذه الجهات منخرطة الآن بنشاط، ونناشدها أن تبقي المسألة قيد نظرها وأن تواصل العمل معاً.

ولا يزال الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي مصدر قلق وانشغال رئيسيين لتنزانيا وبلدان أخرى في المنطقة. وأود أن أؤكد مجدداً على استمرار التزام حكومتي بالإسهام بأي طريقة ممكنة في جعل منطقة البحيرات الكبرى تتسم بالسلام والأمن والاستقرار، وعلى استعدادها لذلك.

ومن المشجع أن نلاحظ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجود بعض التطورات الإيجابية بعد الاتفاق والتفاهم اللذين تم التوصل إليهما مؤخراً بين ذلك البلد ورواندا وأوغندا. ونأمل في أن يتم رصد تنفيذ الاتفاقات والتفاهم بكل دقة. ونرحب بتعهد الأمم المتحدة وجمهورية جنوب أفريقيا بمساعدة الأطراف.

إن الوضع الأمني في بوروندي هش. والحكومة الانتقالية الجديدة التي نصّبت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تعمل، ولكن يبدو أن استمرار الحرب الأهلية يقوض أساسها. وتشدد تنزانيا على أهمية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل شعب بوروندي ونجاح الحكومة الانتقالية. وتقديراً لتلك الحاجة الملحّة قَبِل رئيس بلادي طلب الميسِّر وطلب الرئيس بيير بويويا، رئيس بوروندي، أن تحث تنزانيا المتمردين على المجيء إلى مائدة المفاوضات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مامبا (سوازيلند).

لقد حاولنا ما في وسعنا، ونتيجة لذلك بدأت حكومة بوروندي إجراء مباحثات مباشرة مع المتمردين في دار السلام بتاريخ ١٢ آب/أغسطس. والمفاوضات مستمرة. وهي ليست سهلة ولكننا واثقون من أنها ستتوج بالنجاح. وستواصل تنزانيا تقديم المساعدة والعمل من أجل إنجاح المفاوضات. ونحن نقوم بهذا العمل بناء على فهم واضح أننا سنجني الكثير من وجود بوروندي متسمة بالسلم والاستقرار، وسنخسر في حال وجود حرب وعدم استقرار. ونهاية مشكلة اللاجئين، وكذلك نهاية الشكوك بين حكومتينا والتدفق الحر للتجارة عبر حدودنا المشتركة، هي المنافع الواضحة التي نتوق منذ وقت طويل إلى تحقيقها.

وأحد الآثار الخطيرة للصراعات في منطقة البحيرات الكبرى لا يزال يتمثل في النزوح الجماعي للناس وتدفق اللاجئين، اللذين يشكلان عبئا هائلا على تنزانيا. وفي الوقت الحالي، تستضيف تنزانيا ما يقرب من مليون لاجئ من رواندا، وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما نقدر العمل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى لحماية اللاجئين، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لرفع العبء الذي يلقيه هؤلاء اللاجئون على بلدي. ونود أن نرى المزيد من العمل الذي يقام به لتيسير عودة اللاجئين.

ومما يؤسف له أن اتفاقية عام ١٩٥١ ليست وافية فيما يتعلق بمسؤوليات البلدان المصدرة للاجئين أو مسؤوليات المجتمع الدولي بنفس القدر الذي هي عليه فيما يتعلق بالبلدان المستقبلة للاجئين. وهذا ربما يرجع إلى السياق الذي أبرمت فيه الاتفاقية. والحالة قد تغيرت. وتنزانيا ترى

بشدة أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٥١ حتى تتواءم مع الأوقات والظروف المتغيرة.

إن الحرب المدبرة التي طال زمنها في أنغولا يبدو أنها انتهت. ومع ذلك، أنغولا لا تزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي المستمر للتعامل مع إعادة التعمير والتصدي للأزمة الإنسانية الهائلة التي تواجه البلد. وتتزانيا ترحب بالقرار المتعلق بمواصلة انخراط الأمم المتحدة في ذلك.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تعتقد تتزانيا اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتراجع عن جدول الأعمال غير المنتهي هذا بل ويجب ألا تتراجع عنه. وتود تتزانيا أن تؤكد من جديد تأييدها منذ أمد بعيد لجهود الأمم المتحدة، التي ستمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.

وبينما نقدر التقدم المحرز في إصلاح وسائل عمل مجلس الأمن، لا نزال نشعر بالقلق لأنه لم يُسجل أي تحرك في مجال توسيع العضوية. وتود تتزانيا أن تؤكد من جديد تأييد مطلب أفريقيا بمقعدين دائمين.

لقد قال رئيسي، السيد بنجامين مكابا، في خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ما يلي:

”وكان إنشاء الأمم المتحدة بوحي من التضامن الإنساني الذي سعى العالم للنهوض به في العقود الخمسة الأخيرة ... وإن ما يجمع بين دولنا بالرغم من تنوعها، هو الرابطة المشتركة والتضامن الذي نشعر به تجاه بعضنا البعض بوصفنا بشرا. وإننا نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى التضامن من أجل التصدي للعدد الهائل من المشكلات التي نواجهها معا“. (A/51/PV.22، الصفحة ٦)

لقد كانت هذه الكلمات هامة في ذلك الوقت، ولا تزال هامة اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد سلوبودان كاسولي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد كاسولي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه للمنصب البالغ السمو، منصب رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ووفد بلد واثق تماما بأن قيادته الماهرة ستحقق النجاح لهذه الدورة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ الرئيس السابق، السيد هان سونغ - سو ممثل جمهورية كوريا، على جهوده الدؤوبة وتفانيه في أداء واجباته.

لقد أصبح مجتمع الأمم المتحد مؤخرا أكثر ثراء بقبول عضوية الاتحاد السويسري. ومع أن إسهامات ذلك البلد القيمة لأهداف الأمم المتحدة لا خلاف عليها حتى قبل عضويته الرسمية، فإني أهنئ الاتحاد السويسري على هذا القرار. ونحن نتطلع أيضا إلى انضمام تيمور الشرقية إلى المنظمة، الأمر الذي سيحدث قريبا.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ البغيضة، التي ضربت نيويورك، وواشنطن وبنسلفانيا، دفعت بالمجتمع الدولي إلى منعطف حاسم حيث يواجه منتهى التحدي: كيف يجد طريقا للتصدي بنجاح للآثار غير التمييزية والنتائج المدمرة لأعمال الإرهاب الدولي.

إن الحزم الذي تفاعل به العالم والتضامن الذي أعرب عنه عن طريق إقامة أوسع تحالف على الإطلاق لمكافحة الإرهاب كانا مثاليين. فالأمم المتحدة تصدرت مكافحة الإرهاب الدولي. وجمهورية مقدونيا، وهي نفسها ضحية اعتداء إرهابي، انضمت إلى التحالف الدولي وهي تسهم في تحقيق هذه الغاية.

قبل يومين، أي يوم الأحد الموافق ١٥ أيلول/ سبتمبر، أجرى بلدي، وللمرة الرابعة، انتخابات حرة ديمقراطية. وقد مثلت الانتخابات التقدم الذي تحقق خلال العام الماضي، وحقيقة أنها أجريت بسلاسة تؤكد من جديد التزامنا بالديمقراطية وحكم القانون. وهي أكدت من جديد أيضا نضج المجتمع المقدوني، وحكومته ومواطنيه، مما يرسخ بالتالي مرة أخرى وضعها باعتبارها عضوا محترما على قدم المساواة في الأسرة الأوروبية.

وانتخاباتنا – وهي إنجاز ديمقراطي بارز – دليل واضح على أن الجميع في أنحاء مقدونيا لا يزالون يسعون إلى حلول سياسية ديمقراطية. وهي توفر مثالا بارزا على أن الديمقراطية، والانتخابات والحرية السياسية هي أكثر الآليات فعالية لأي مجتمع واحتياجاته، وأكثر الردود كفاية على العنف كأداة لتحقيق الأهداف السياسية.

ولقد ثبت أكثر من مرة أن الإرهاب ليس حليفا غير جدير بالثقة فحسب، وإنما هو أيضا رفيق خطر – رفيق يتحول دائما ضد الذين يستخدمونه في سعيهم لإحداث تغير اجتماعي أو لتحقيق العدالة.

ولذلك، يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة لدى التصدي للتطرف السياسي والإرهاب، ذلك لأنه، كما ثبت لنا جميعا، ليست هناك مسألة واحدة لا يمكن التعامل معها بالطرق السياسية، أو، وهذا أفضل، عن طريق الانتخابات والحوار، كما فعلنا نحن.

ولقد أظهرت الأزمات في التاريخ الحديث بوضوح أكثر من ذي قبل أهمية التعاون والتضامن بين بلدان منطقتنا، وكذلك أهمية وضع آليات أمن جماعي إقليمية في جنوب شرقي آسيا. ومقدونيا، من جانبها، تبذل كل الجهود لتسهم في تعزيز التعاون في إطار منظمات ومبادرات إقليمية مختلفة. ولا تزال زيادة تحسين علاقات حسن الجوار إحدى أولويات السياسة الخارجية لجمهورية مقدونيا.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أؤكد مجددا موقفنا الحازم فيما يتعلق بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المعني بكوسوفو. وجمهورية مقدونيا أيدت باستمرار جهود المجتمع الدولي وأوفت دائما بطلبات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو فيما يتعلق بالوفاء الناجح بولايتهما. ونحن نؤيد سياسة ''المعايير'' الخاصة بالبعثة، ونعتقد أنها ستيسر بناء مجتمع ديمقراطي، متعدد الأعراق وتعزز حكم القانون في كوسوفو.

واسمحوا لي بأن أذكر هنا باتفاق ترسيم وتحديد الحدود بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي من المقرر تنفيذه على أرض الواقع قريبا.

وفي هذه المرحلة، دعوني أؤكد أن الجهود الرامية إلى تقويض صلاحية الاتفاق، مثل تلك التي شهدناها في أوائل هذا العام عن طريق الحكم الذاتي المحلي وجمعية كوسوفو، ينبغي أن ترفض وتبطل نهائيا. ومن هذا المنطلق، نؤيد رد فعل مجلس الأمن، الذي قرر أن هذا العمل لاغ وباطل.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة تنتظرنا في المنطقة. وكل نوايانا الحسنة وجهودنا لتوفير استقرار مستدام لن تؤتي ثمارها ما لم نتناول بشكل جاد المشاكل الحقيقية الموجودة في المنطقة نتيجة عشر سنوات من الحرب وعدم الاستقرار. فالجريمة المنظمة، ومختلف أشكال الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبالأسلحة، وبالبشر، وما إلى ذلك، التي تثير، في كثير من الأحيان، التطرف والإرهاب، لم يتم التصدي لها على النحو الواجب. والتدابير الوطنية لا تكفي للقضاء على هذه الظواهر. والمشاركة والدعم القويان من جانب المجتمع الدولي لا غنى عنهما أيضا.

واسمحوا لي بأن أبلغ الجمعية بأن جمهورية مقدونيا ستقدم مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بشأن صون الأمن الدولي، وحسن الجوار، والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي أوروبا. ويتصدى مشروع القرار لمشاكل نزع السلاح المعقدة، ويتناول الاستقرار والتنمية في هذه المنطقة.

إن مكافحة الإرهاب يجب ألا تصرفنا عن مسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. فمؤتمر قمة الألفية والدليل التفصيلي للأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية حددا كلاهما اتجاه أنشطة الأمم المتحدة مستقبلا، التي نلتزم بها وهي: القضاء على الفقر، ومكافحة الإيدز، ومنع نشوب الصراعات، وحماية البيئة. وسيعالج مشروع القرار تعقد المشاكل المتعلقة بنزع السلاح والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة.

وإن مكافحة الإرهاب يجب ألا تنتقص من مسائل مهمة أخرى على جدول أعمال الأمم المتحدة. فمؤتمر قمة الألفية ودليل الأمين العام التفصيلي بشأن تنفيذ إعلان ألفية الأمم المتحدة (A/56/326) يتماشيان في تحديد وجهة أنشطة الأمم المتحدة المستقبلية، التي نلتزم بها ألا وهي: استئصال الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنع الصراعات وحماية البيئة.

وتبقى العولمة إحدى أكثر المسائل أهمية على جدول الأعمال الدولي. ومن الواضح أن هناك بعض المشاكل الأساسية التي تستدعي معالجة فورية. وفي الألفية الجديدة، لا بد من أن يعمد المجتمع الدولي إلى معالجة جدول الأعمال الإنمائي بطريقة أكثر شمولا وتحسين وضع حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. وفي ذلك السياق، فإن تنفيذ الأهداف التي وضعها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – إلى جانب الدورة الاستثنائية للطفولة، وهي تشكل أهم أحداث للأمم المتحدة هذه السنة – تتطلب الإرادة السياسية القوية والالتزام من قبل الدول الأعضاء خلال فترة الاستعراض المقبلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بإعلان الأمم المتحدة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة البارحة، بوصفه القرار ٢/٥٧.

وتبرز الحاجة إلى إرساء شراكات أقوى مع منظمات هامة أخرى غير منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك مع مجتمع الأعمال، ومنظمات غير حكومية وغيرها، وذلك في سبيل انخراطها في العملية بشكل أوثق. وحقيقة أن كل دولة عضو من أربع دول أعضاء في منظمتنا تندرج في إطار أقل الدول نموا، ليست مدعاة فخر لنا. ولهذا السبب يجب إعطاء هذه المسألة الأولوية القصوى.

وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، وفي حين يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكافة جوانبه، وبرنامج العمل المعتمد، خطوة أولى هامة على الصعيد العالمي، لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نرى أن ثمة حاجة لعملية متابعة معززة. ومشكلة الأسلحة الصغيرة وانتشارها تشكل مصدر قلق خاص لجمهورية مقدونيا والمنطقة على نطاق أوسع. وهي تمثل تهديدا خطيرا، ليس على أمن واستقرار بلادي فحسب، ولكن على المنطقة بشكل أوسع. لذلك، من الضروري اتخاذ خطوة قوية لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإن تعزيز دور وأهمية منظمتنا ينبغي أن يبقى مسألة رئيسية على جدول أعمال الأمم المتحدة. وينبغي بذل جهود إضافية لا سيما لتعزيز قدرات الأمم المتحدة للوقاية وحفظ السلام.

وتحقيق التقدم في مسألتي التمثيل العادل وإصلاح مجلس الأمن لا يقل أهمية. وإننا نتطلع إلى مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لهذا العام، بهدف تحقيق تقدم ملموس في سبيل جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية، في حين نحافظ على فعاليته ونحسنها في صون السلم والاستقرار الدوليين.

وما فتئت جمهورية مقدونيا منذ البداية تؤيد بقوة، إقامة المحكمة الجنائية الدولية، وهي كانت إحدى الدول الستين الأولى التي صدقت على نظام روما الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وإننا نؤيد الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لتصبح حقا عالميا، في حين نرى أنه يمكن معالجة الشواغل المعبَّر عنها بشأن احتمال حصول مقاضاة ذات حوافز سياسية وذلك بطريقة لا تسيء إلى روح المحكمة.

ويواجه العالم اليوم تحديات جديدة. وأهمها، لا شك، إعادة تحديد الجوهر الأساسي للعلاقات الدولية. وذلك المجهود لغرس قيم جديدة تعترضه أنظمة وقادة مارقون ينتمون إلى الماضي، ولكنهم بمعارضتهم التقدم، استطاعوا البقاء.

وإننا جميعا، مندهشون في هذه الفترة، لتطور الأحداث المحيطة بالعراق والشرق الأوسط بصورة عامة. فمشاكل كهذه تستدعي حلولا. وقد اتخذت اليوم تدابير كثيرة، ولكنها يجب أن ترتكز على قناعة مشتركة بأن مهمتنا الرئيسية تتمثل ببناء عالم جديد وأفضل، وإن هذه الخطوات الاستثنائية لا تشكل هدفنا الأولي.

وعليه، فإن جمهورية مقدونيا على اقتناع راسخ بأن أهم أداة لدينا يجب أن تكون الحوار والتفاهم المتبادل. وإننا نعرف ذلك تماما. وجمهورية مقدونيا – بوصفها واقعة في قلب البلقان وجنوب شرقي أوروبا، وشهدت عبر القرون ثقافات وحضارات متنوعة خلّفت وراءها آثارا كثيرة، وناضلت فيها المسيحية والإسلام للسيطرة، وتمازجت فيها الأعراق – لديها أسباب وجيهة لتأييد إعلان عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وكخطوة متابعة وإسهام عملي في تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، تستقبل جمهورية مقدونيا، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، في أوهريد – وهي مدينة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – منتدى إقليميا بشأن الحوار بين الحضارات، وهو بمثابة أول تجمع من نوعه في منطقة جنوب شرقي أوروبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديديه أوبيرتي، وزير الشؤون الخارجية في أورغواي والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد أوبيرتي (أورغواي) (تكلم بالاسبانية): إن التغير العميق والمدهش الذي حصل في العالم خلال العقد الماضي، مع نهاية الحرب الباردة وتسارع عملية العولمة، لم يتمخض عن المجتمع الدولي الأمثل الذي أملنا به، وإن السلام العالمي يبدو الآن بعيد المنال كما كان في السابق. ذاك هو التحدي الأكبر الذي يجب أن تواجهه المنظمة مع انطلاقة دورة أخرى للجمعية العامة، وقد وضعت أهميتها بوصفها هيئة تنسيقية للمجتمع الدولي موضع الاختبار مجددا.

وقد أدت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى تغير جذري في مفهوم الأمن في العالم. ويتمثل التهديد الرئيسي للسلم والاستقرار الدوليين في شكل مجموعات سرية منظمة ومتعددة الجنسيات، تسعى، بما تحصل عليه بشكل وافر من أسلحة وموارد مالية، إلى بث الرعب مع افتقارها التام إلى المشاعر الإنسانية الأساسية.

وعلى الرغم من تنوع المجتمع الدولي الثقافي والديني، وتنوع أنظمته السياسية، وعلى الرغم أيضا من درجات الاختلاف الملحوظة في مستويات التنمية، فقد تفاعل ضد الإرهاب بشعور عميق وحازم من التضامن، انعكس بقراره الداعي إلى مكافحته بشدة ضمن إطار القانون الدولي، ومن خلال الاتفاقات ذات الصلة والوفاء بالالتزامات الناشئة عن مجلس الأمن، على أساس مبادئ الميثاق واحترام حقوق الإنسان. وبمواجهتنا لهذه الآفة، يجب ألا ننسى ما قاله رئيس أورغواي، جورج باتيل، عن موضوع الإرهاب، في خطابه إلى الجمعية العامة السنة الماضية:

”ومع ذلك، ففي مكافحة الإرهاب سيتعين أيضا مواجهة أعداء السلام الآخرين، مثل الفقر والتخلف، وإعطاء كل إنسان سببا وجيها لكي يعيش ولكي يصبح كل واحد منا حارسا للإنسانية التي هي قيمة مشتركة، قيمة يجب ألا يشعر أي فرد أنه مستبعد منها، ويتعين علينا جميعا أن نكون صامدين في الدفاع عنها“. (A/56/PV.44 الصفحة ٢٥)

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن ذلك العدو الغامض المتربص بنا — أي الإرهاب — يستدعي ذرائع سياسية على صلة بالصراعات غير المحلولة. وفي ذلك الصدد، تكرر أورغواي تأكيد ثقتها بأن السلطات الفلسطينية ستدلل على تطلعاتها السلمية بأعمالها. وفي الوقت نفسه، نناشد الحكومة الإسرائيلية بذل ما يلزم من الجهود للعودة إلى طاولة المفاوضات، بوصفها السبيل الأوحد لتحقيق السلام الدائم.

وإننا نبقي على تفاؤلنا في مواجهة كل تلك التحديات. ونود أن نلقي الضوء على تطورين إيجابيين يدلان على أن المجتمع الدولي يتحرك في الاتجاه الصحيح. الأول يتعلق بقيام المحكمة الجنائية الدولية التي ستسهم في حفظ السلم عن طريق منع وردع ومعاقبة أكثر الجرائم الدولية خطورة التي يمكن أن يرتكبها الأفراد.

وبتوقيع بلدي، أوروغواي، وتصديقه على نظام روما الأساسي فإنه يُبدي رغبته في الإسهام في العملية الهامة المتعلقة بتطوير وتعزيز القانون الدولي عن طريق إنشاء مؤسسات قانونية دائمة.

وثانيا، لقد أرسى العالم في هذا العام أسسا لإدارة الطائفة الكبيرة من الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة. ويأتي مؤتمر القمة الأخير للتنمية المستدامة تتويجا لعملية تكمل نتائج مؤتمر قمة مونتيري المعني بتمويل التنمية والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة والذي سيمكن المجتمع الدولي من تنسيق جهوده للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية العالمية، بزيادة المساعدة الإنمائية وتحرير التجارة بأسلوب مستدام.

والاستنتاج النهائي من هذه المؤتمرات واضح. فإذا لم تتح للبلدان النامية فرص وشروط متكافئة فيما يتعلق بإلغاء الإعانات والممارسات التجارية الجائرة وفيما يتعلق بدخول الأسواق فستستمر معاناة تلك البلدان – والبلدان النامية والصغيرة بصفة خاصة – من الآثار السلبية للعولمة، بدون أن تتمتع بمزاياها، وبالتالي يتفاقم الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأغلبية العظمى من الدول في المجتمع الدولي. وهذا هو الطريق المسدود.

وأوروغواي الملتزمة بالتعددية تنتمي على الصعيد الإقليمي إلى السوق المشتركة للجنوب مع كل من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي فضلا عن بوليفيا وشيلي. وهذه السوق المشتركة التي بلغت من عمرها الآن عقدا كاملا – والموجودة منذ معاهدة أسانسيون لعام ١٩٩١ – ترسخت باعتبارها عنصرا فاعلا في المجتمع الدولي لتتجاوز بُعد كونها مشروعا اقتصاديا، ولتؤدي دورا نشطا بوصفها مرسخة

للديمقراطية في المنطقة، وبالتالي مدعمة لسيادة القانون والاحترام الكامل للحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

إن أوروغواي بوصفها عضوا في هذه السوق المشتركة قد اختارت لهذا السبب سياسة طموحة لتحرير التجارة تتسم بمبدأ الشفافية. وهي ترجو أن تطبق الكتل التجارية الأخرى في العالم المتقدم النمو هذه المبادئ نفسها، وأن تتلافى الازدواجية الملازمة للدعوة إلى ضرورة تعزيز التجارة الحرة من ناحية ولحماية أسواق تلك البلدان بالممارسات التمييزية من ناحية أخرى. ولذا فنحن نطالب المعاملة بالمثل من شركائنا التجاريين.

ويجب ألا ننسى أن هذا هو السبب في مواجهتنا الآن لصعوبات متزايدة تعترض تحقيق أهدافنا الإنمائية. فأوروغواي شأنها شأن كثير من البلدان في مناطق أخرى من العالم، تشهد أزمة اقتصادية ومالية لا يمكن التغلب عليها إطلاقا، وهي نتيجة للتأثير القاسي لعوامل إقليمية وفوق إقليمية وخارجية. ويعزى هذا إلى تزايد اعتمادنا على التجارة الخارجية، وإلى هبوط أسعار منتجاتنا دوليا، وإلى تطبيق الإعانات وسائر التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، وإلى سرعة انتشار أزمة النظم المالية في أسواق التصدير الرئيسية.

ولا بد أن نُضيف إلى هذا مهزلة أخرى مأساوية. فصادراتنا من المنتجات، الزراعية أصلا، لا يمكنها أن تنافس السلع المماثلة من بلدان أخرى بسبب ارتفاع تكلفتها الناجم عن وفاء أوروغواي بكل التزاماتها الدولية في ميدان العمل والميدان الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بعمل الأطفال وعمل المرأة والحد الأدنى للأجور والمزايا الاجتماعية وظروف العمل. ومع هذا، تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى احترام حقوق الإنسان وتعزيز الأمن الاجتماعي والوفاء بذينك الالتزامين، بينما تشتري في الوقت نفسه المنتجات التي تجهز بتكلفة منخفضة، انتهاكا للالتزامات القانونية الدولية.

ويبدو أن ظاهرة العولمة التي نمت بدون إطار تعاوني سليم هي السبب في كثير من هذه المشاكل. ونحن نظل على اعتقادنا أننا لا بد أن نواصل في إطار هذه المنظمة استكشاف سبل تؤدي إلى حل سياسي للمشاكل الأصلية التي نواجهها جميعا.

فالأمم المتحدة، من ناحية، هي الهيئة الواضحة لإدارة تأثير العولمة. ونحن في هذه العملية الدائمة التغيير والتي لا شك في أن ما يزيد في سرعتها هو التقدم التكنولوجي فيما يُسمى مجتمع المعلومات، نسلم بالإمكانات التي لمبتكرات تكنولوجيا المعلومات في مجال تنمية الديمقراطية والاقتصاد وفي التقدم الاجتماعي، ونشير باهتمام كبير إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والمقرر عقده في العام المقبل.

ثم إننا يجب أن نحيي الغرض والمغزى الحقيقيين للتعاون الاقتصادي الدولي. فالتضامن الفعلي لا ينعكس في التعهد بالتزامات في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية فحسب؛ بل يظهر في المقام الأول في الوفاء الأمين من الدول وخاصة البلدان المتقدمة النمو بهذه الالتزامات. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها البلدان النامية أن تتحرك إلى ما وراء مستويات تخلفها المتدنية وأن تحقق التنمية المستدامة.

وهذا كله يتطلب إحداث تغييرات في أجهزة وإجراءات الأمم المتحدة لضمان تمثيل أفضل في هياكلها ولتعزيز الكفاءة في أدائها. وإصلاح مجلس الأمن وتفعيل الجمعية العامة مهمتان لم تنجزا بعد، ويجب علينا أن نتابعهما.

وتثق أوروغواي بالآليات المتعددة الأطراف للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وبنائهما. وأوروغواي من

الموقعين على ميثاق سان فرنسيسكو وتُسهم بالقوات منذ عام ١٩٥٢ في ١٣ بعثة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن نعتز بأن أكثر من ٥٠٠ ١ فرد من قواتنا العسكرية وقوات الشرطة يشتركون حاليا في عمليات حفظ السلام ويمثلون هذا الالتزام القوي وثقتنا بهذه المنظمة.

ولذا فأوروغواي تؤيد تماما الدعوة اللبقة والمؤثرة للتعددية، التي وردت في بيان الأمين العام في الأسبوع الماضي في هذه القاعة بالذات. ويؤكد شعب وحكومة أوروغواي، كما أكد السيد كوفي عنان، التزامهما الحقيقي بالتعددية، التي تمتد جذورها عميقا في روحنا والتي تقوم على المبدأ وعلى التقاليد وعلى العقيدة.

وأهم التطورات السياسية الأخيرة، من حيث الأزمة التي يُثيرها العراق، هو في رأينا إثبات الحاجة إلى التوازن الذي لا يمكن بلوغه إلا في إطار التعددية.

وأود في الختام أن أهنئكم، سيدي، تهنئة حارة وصادقة على الطريقة التي تنجزون بها عملكم، والتي نعلم أنها ستكون موفقة. كما نُرحب بالعضوين الجديدين اللذين ينضمان إلى المنظمة – الاتحاد السويسري وتيمور الشرقية. ونعرف أن هذه الدورة للجمعية العامة ستكون بقيادتكم دورة مثمرة وناجحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد الشيخ تيديان غاديو، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الاتحاد الأفريقي والسنغاليين الذين يعيشون خارج السنغال.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يُعرب وفدي عن سروره البالغ لأن ينقل إلى السيد يان كافان تهانئه القلبية وآماله العريضة بنجاح المهمة السامية والهامة التي تنتظره. فانتخابه الذي يستحقه لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة هو تحية مناسبة لروح الشعب التشيكي ولخصاله الفكرية والأخلاقية المتميزة.

ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مدى تقديرنا لسلفه السيد هان سونغ – سو على التزامه ومقدرته حيث أدار مناقشاتنا بتلك الطريقة الرائعة. ونُعرب له عن امتناننا الصادق والعميق على مبادراته الكثيرة الهامة بما في ذلك زيارات العمل التي قام بها إلى غرب أفريقيا، وخاصة إلى السنغال، فهي تشهد على صداقته لبلدي وتأييده للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

كما أعرب مرة أخرى عن إعجابنا بالأمين العام، كوفي عنان، على عزمه الأكيد على خدمة مُثُل منظمتنا وقضاياها. فبفضل حكمته وبُعد نظره وجدت الأمم المتحدة زخما جديدا تتصدى به للتحديات الهائلة التي تواجه البشرية.

ولذلك، من المناسب لمنظمتنا، التي تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أوسع دعم لخطَتِها ومشاريعها لإدارة شؤون عالمنا المتعولم على نحو أفضل – أن تكسب عضوين جديدين، هما: سويسرا، وفي القريب العاجل تيمور الشرقية. وأود أن أعرب لوفديْ هذين البلدين الصديقين عن أحر تهانينا واقتناعنا بأن إسهامهما سيثري بدون شك منظمتنا، مما يعزز طابعها العالمي.

وباسم مبدأ عالمية الأمم المتحدة، على وجه التحديد، تكرر السنغال الإعراب عن رغبتها القوية في أن ترى جمهورية الصين في تايوان تنضم إلى مجموعة الدول وتتحمل مسؤولياتها الكاملة في منظمتنا وفي وكالاتها المتخصصة. والموافقة على هذا الطلب، على غرار السابقة الجيدة التي أوجدتها منظمة التجارة العالمية، ستنصف ٢٣ مليون نسمة يسكنون جمهورية الصين في تايوان، قدموا، من خلال سلوكهم المثالي على المسرح الدولي، إثباتاً على تعلق تايوان بأهداف ميثاق سان فرانسيسكو النبيلة.

وفي الأسبوع الماضي، أحيت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذكرى السنوية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. ونحن نعرب مرة أخرى عن تعاطفنا الصادق مع المفجوعين من آلاف الأمريكيين وسائر الأسر. وتكرر السنغال ورئيس دولتها وحكومتها الإعراب بقوة عن تصميمها على محاربة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، مهما كانت دوافعه وبغض النظر عن مرتكبيه أو القائمين على رعايته. وتعلن السنغال بصوت عال وواضح أنه لا يوجد سبب أو مبرر عادل أو جيد إلى حد يبرر القيام بعمل إرهابي ضد النساء الحوامل أو المدنيين الأبرياء الآخرين.

وإعلان داكار لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بمبادرة من الرئيس عبد الله وادي، رئيس السنغال، يعبر تعبيرا كاملا عن رغبتنا القوية في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للقضاء على خطر الأنشطة الإرهابية على تراب قارتنا. ولنتذكر الهجمات الإرهابية الشائنة والبغيضة على الشعب الأفريقي في كينيا وتنزانيا. ودعونا لا ننسى مقاومة الشعب الجزائري البطولية اليومية في مواجهة الهجمات المتكررة التي يشنها قتلة أعمتهم الكراهية وليس انطلاقا من إيمانهم بالله، على الأقل ليس إيمانا بإله المحبة والرحمة الذي نفخر نحن المسلمين بتسميته الله.

ولتحقيق تلك الغاية، قدمت السنغال قبل بضعة أشهر إلى الاتحاد الأفريقي مسودة بروتوكول إضافي لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته. ويهدف مشروع البروتوكول إلى تعزيز اتفاقية الجزائر وتعديلها بما يتناسب وسياق ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. ويرحب وفد بلدي أيضا بالمبادرة الممتازة التي قدمتها لجنة الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في الجزائر اجتماعا حكوميا دوليا رفيع المستوى معنيا بالإرهاب في أفريقيا. وبعبارة أخرى، نحن نتحمل مسؤولية مشتركة تجاه الحفاظ على التعبئة الدولية لمكافحة الشبكات الإرهابية وتمويلها، وتجاه تقوية هذه التعبئة.

وترحب حكومة بلدي بالعمل الممتاز الذي قامت به لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب التي أنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتشجع السنغال اللجنة على مواصلة جهودها وتطلب من الفريق العامل التابع للجنة السادسة التابعة للجمعية العامة أن يفعل كل شيء ممكن لتسريع اعتماد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وبديهي أن مكافحة الإرهاب تمثل جانباً من كفاح المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا هو الهدف الذي لم يغب طوال الشهور الماضية عن ذهن منظمتنا، التي سعت جادة لإيجاد حلول دائمة للصراعات التي تدمر النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدان عديدة، لا سيما في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، تثمن السنغال عالياً التزام مجلس الأمن الحازم، الذي يعي أكثر من أي وقت مضى دوره بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين، والذي كرس هذا العام جزءاً كبيراً من وقته للصراعات والتوترات التي تحيق بالقارة الأفريقية. ومن بين مبادرات مجلس الأمن العديدة، التي تستحق الثناء، أود أن أذكر عقد الجلسات الخاصة المكرسة للحالة في أفريقيا، التي ترأسها بمهارة وزير خارجية موريشيوس ووزير خارجية سنغافورة، أثناء رئاسة كل منهما لمجلس الأمن.

وباسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تترأسها حاليا السنغال، أود أن أتعلل بالأمل في أن تواصل الأمم المتحدة المسيرة للقضاء على العنف والحروب إلى الأبد، فالعنف والحروب يفرضان ضريبة مالية كبيرة على مستقبل العديد من البلدان الأفريقية. وأنا أشير إلى سيراليون حيث

جرى تيسير تطبيع الحالة السياسية والاقتصادية حاليا على نحو مثالي بإجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية وسلمية.

وأجراس السلام، التي قرعت في فريتاون، من الملح أن تسمع أيضا في مونروفيا، حيث أدّى غياب الحوار السياسي إلى عدم استقرار اجتماعي واقتصادي خطير، قد يكون تأثيره المعدي كارثة لمنطقة اتحاد نهر مانو. وبوصف السنغال رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإنها تعمل دون كلل، وتأمل أن تتمكن من تقديم تقرير إلى الجمعية عن مبادراتها العديدة الجاري تقديمها، التي قد تضع في القريب العاجل أسس السلام في ليبريا.

وفي سيراليون وليبريا، كما هو الحال في غينيا – بيساو، حيث تحاول حكومة الرئيس كومبا يالا بشجاعة وتفان إخراج البلد من أزمة مالية واقتصادية أعقبت حرباً أهلية مرهقة، ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب مواصلة تقديم مساعدته القيمة بعزيمة أكبر. وفي ذلك الصدد، أرحب بالإشارة القوية، التي أرسلها مجلس الأمن برئاسة الولايات المتحدة إلى مقدمي الدعم المالي، المتعلقة بمنح غينيا – بيساو مساعدة مالية كبيرة لتتمكن من العودة بثبات إلى طريق السلام والرخاء.

ويذكّر اهتمام السنغال في هذا البلد الجار وفي منطقتنا دون الإقليمية بالقرار الحكيم والجيد التوقيت بإنشاء مكتب في داكار للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وينبغي أن يُنسق هذا المكتب على نحو أفضل أنشطة الأمم المتحدة في منطقتنا دون الإقليمية وأن يجعلها تحدث أثراً أكبر على الأرض. ويسرني أن أتقدم بتهنئة صادقة إلى الأمين العام، كوفي عنان، على هذه المبادرة التي تتسم برؤية ثاقبة. ومن نافلة القول إن هذا المكتب سيحظى بدعم نشط وتعاون تام من حكومة السنغال.

واسمحوا لي أن أذكّر بالأنشطة التي قام بها الرئيس عبد الله وادي من أجل منفعة شعب مدغشقر الأفريقي العظيم. فمشاركته الشخصية الكاملة في التوسط لإيجاد حل لأزمة مدغشقر حالت بالتأكيد، كما قال رجل دولة دولي عظيم، دون انزلاق شعب تلك الجزيرة العظيمة إلى حرب أهلية لا يمكن التنبؤ بعواقبها. وقد أظهر، هو وزملاؤه الأفارقة الذين تناولوا هذه القضية، للعالم أن الأفارقة سيثبتون، بالدعم القوي من المجتمع الدولي، أنهم هم أيضا وقبل كل شيء صانعو سلام.

وفي مكان آخر، يتجاوز القارة الأفريقية ولكنه قريب جدا لقلوبنا، نشاهد خطراً متنامياً في الشرق الأوسط. فقد شهد العالم مرة أخرى هذا العام عنفا في الأراضي الفلسطينية لم يسمع به أحد من قبل، حيث قامت السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، باللجوء المتعمد إلى حالة عنف أدت إلى مفاهيم خطيرة، مثل ما يسمى بالاغتيالات الموجهة والعمليات الوقائية الأخرى.

وعلى الجانب الفلسطيني، تسبب ذلك الوضع في تزايد الخلايا الإرهابية – المتخصصة في استخدام الأحزمة الناسفة في العمليات الانتحارية – وهي جماعات ندينها بعبارات واضحة وقاطعة. وتلك الشبكة أدّت إلى تبديد الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهذه الثقة لا بد من استعادتها بأسرع ما يمكن من خلال الحوار الصريح والبنَّاء الذي يفضي إلى حل عادل ودائم.

ولتحقيق ذلك الهدف، يتحتم أن تمتثل تل أبيب لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وأن تتقيد أيضا بخطة السلام التي اقترحتها المملكة العربية السعودية، وبمبادرات اللجنة الرباعية التي تنص على مبدأين أساسيين، وهما الأرض مقابل السلام، والانسحاب مقابل

التطبيع. ويقع على عاتق المجتمع الدولي، وبالذات مجلس الأمن واللجنة الرباعية، واجب حيوي ألا وهو صياغة خطة جسورة لتحقيق الرؤيا المتمثلة في وجود دولتين داخل حدود عام ١٩٦٧، والتعجيل بما كانت السنغال تنادي به باستمرار في جميع المحافل الدولية، وهو عقد مؤتمر دولي فورا بشأن فلسطين، يؤدي إلى إنشاء آلية محددة تعالج القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، ويكون منطلقها الأساسي إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة تعيش في سلام ووئام مع جيرانها، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيلية.

على مدى الشهور الاثني عشر الماضية، هيمن على الساحة الدولية انعقاد ثلاثة مؤتمرات رئيسية مثّلت أحداثا حاسمة في مسيرة البشر الجماعية نحو عالم أكثر عدلا وأكثر اتحادا: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة، بقطر، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المنعقد في مونتيري بالمكسيك؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وتلك المؤتمرات العالمية والتحالفات القوية التي أنشأتها ستسمح للبشرية بدخول الألفية الثالثة بنبرة متفائلة.

وأود أن أذكّر هنا أنه في ضوء تلك الإعلانات التي تنم عن حُسن النوايا، يكون الوقت قد حان للعمل. وعلينا أن نعمل على وجه السرعة لجعل العولمة – وهي ظاهرة تؤثر علينا جميعا – تعود بالنفع علينا جميعا في نهاية المطاف. ذلك أن العولمة، وإن كانت لها بعض المزايا، ما زالت حتى الآن، فيما يبدو، تؤدي إلى زيادة تهميش الأغلبية العظمى من شعوب الجنوب. ومن الأمور العاجلة، إذن، أن نبتكر آليات جديدة لتمويل التنمية. والواقع أنه، حتى على الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت لها قيمتها بالنسبة لدول الجنوب، فإن فعاليتها ستكون محدودة بدون إضافة تدابير ملموسة مثل نفاذ منتجات الجنوب إلى أسواق الشمال، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية، ولا سيما الأفريقية منها، وكذلك تعزيز الدور الطليعي الذي يجب أن نعترف بأنه يخص القطاع الخاص سواء الدولي أو الأفريقي. والحقيقة هي أن السنغال مقتنعة أنه ما من بلد في العالم حقق تطوره من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. فالقطاع الخاص والهياكل الأساسية والتعليم هي العناصر المعترف بها عالميا على أنها الدعامات الثلاث التي ترتكز عليها التنمية المستدامة الحقيقية. ومن العاجل بنفس القدر، بعد تعيين ممثل سام للأمين العام لأقل البلدان نموا – وكان هذا التعيين موضع تقدير الجميع – أن نلتزم جميعا بتنفيذ برنامج عمل بروكسل، اتساقا مع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لمجموعة الـ ٤٩، المنعقد في كوتونو في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

ونجاح هذا النوع من المبادرات لا يمكن أن يعتمد على الحكومات وحدها. فنحن بحاجة إلى بناء شراكات قوية وراسخة مع المجتمعات المحلية، ومع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، ومع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية. ومن اللائق هنا أن تفخر أعرق قارة عرفتها البشرية باعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي شراكة مزدوجة – داخلية ودولية – وحلقة ربط فيما بين الأفارقة من جهة، ومن جهة أخرى بين أفريقيا والمجتمع الدولي الذي أبدى بالفعل تأييده التام لتلك المبادرة الجديدة. وكدليل على ذلك، استشهد بخطة العمل التي طرحتها مجموعة الثمانية، وانعقاد جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومن خلال تلك الشراكة الجديدة التي تتميز بتعريفها مقتضيات التنمية الأفريقية، وتحديد الأولويات القطاعية، وتطوير استراتيجية لتعبئة الموارد، يعتزم القادة الأفارقة – ومن بينهم فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال – تقديم الدليل على أن المسؤولية عن تنمية أفريقيا

هي أساسا مسؤوليتهم. وفي ذلك السياق، لا يفوتني أن أشير إلى إعلان قيام الاتحاد الأفريقي رسميا في تموز/يوليه في ديربان بجنوب أفريقيا. ونأمل في أن يؤدي إنشاء مجلسه للسلام والأمن إلى جانب آلية استعراض النظراء التابعة لمبادرة الشراكة الجديدة إلى قطع التزامات قوية من جانب رؤساء دولنا، أولا تجاه شعوبنا، ثم تجاه شركائنا المنشغلين جدا بمسائل مركزية مثل الإدارة الرشيدة ومنع الصراعات وحلها.

ولكن شواغلنا الأمنية لا تعوق مطالباتنا بحقوق الإنسان. وهذا ما يجعل بلدنا يعلق أهمية كبرى على تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل. وبمبادرة من الحكومة، يجري الآن إعداد برنامج رئيسي لمكافحة العنف ضد المرأة بوجه خاص، والاتجار بالنساء والأطفال واستغلالهم في الأغراض التجارية والجنسية. وفي تلك المجالات، ترتكز الاستراتيجية التي صاغتها ونفذتها السنغال، على خطط العمل التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين (بيجين + ٥)، وعلى متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

والسنغال، كعادتها، راغبة في تكريم وتمجيد الدور العظيم الذي تضطلع به نساء العالم، ولا سيما شقيقاتهن الأفريقيات، باعتباره الدعامة الأساسية والقوة المحركة للتجديد في أفريقيا. وسيثبت في سجلات التاريخ أن السنغال، من خلال رئيسها، هي التي طلبت وكفلت أن تنتخب كل منطقة من مناطق أفريقيا الخمس دون الإقليمية امرأة واحدة على الأقل من المفوضين الاثنين اللذين يشكلان حصتها من أعضاء مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهكذا تقدم أفريقيا درسا لبقية العالم في الندية المنقطعة النظير – وهذا برهان آخر – إن كانت هناك حاجة لأي برهان – على أننا عندما نبحث عن كفاءات نسائية فسوف نجدها.

وبمبادرة من الرئيس، ستنظم السنغال في داكار، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمر قمة استثنائيا لرؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمتابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين المكرسة للطفل.

إن حقوق المرأة والطفل تشكل عنصرا أساسيا من حقوق الإنسان، وبلدي يؤكد من جديد تمسكه بمبادئ عالمية حقوق الإنسان وتكافلها وعدم قابليتها للتجزئة، والإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة، وسيادة القانون. ومقتضيات الديمقراطية هي التي حفزت رئيس دولة السنغال على تعزيز هياكلنا المؤسسية بإنشاء منصب مفوض حقوق الإنسان الذي تشغله امرأة.

وكما يدرك الأعضاء، كانت السنغال أول بلد في العالم يصدِّق على نظام روما الأساسي الذي يُنشئ المحكمة الجنائية الدولية، والذي رحَّب بلدي بدخوله حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهذا الالتزام حدا بحكومة بلادي إلى اتخاذ قرار بتقديم مرشح لمنصب قاض في تلك المحكمة – وهو واحد من أبرع رجال القانون والمتخصصين في القانون الجنائي في بلدنا.

وختاما، وفي تذكيري بمدى إلحاحية التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البشرية، أود أن أعرب عن خالص الأمل في أن تعزز المنظمة قدرتها، حتى تكون أكثر فعالية في الوفاء بالتطلعات المشروعة لشعوب العالم. وما من شك في أن هذا المسار سيرسي قواعد المستقبل لعالم متصالح مع نفسه، عالم غيور في محافظته على العدالة والحرية والسلام والازدهار في إطار من العدالة والحرية، والسلام والرخاء وكرامة البشر – كل البشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوف محمد الأمين، وزير الدولة في جزر

القمر ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية والبيئية وشؤون أبناء جزر القمر المقيمين في الخارج.

السيد الأمين (جز ر القمر) (تكلم بالفرنسية): مر عام على تألم العالم كله لضحايا مركز التجارة العالمي وعلى شجب العالم كله على نحو رسمي للأعمال الوحشية. واليوم، من هذه المنصة، وباسم اتحاد جزر القمر وشعب جزر القمر، أود أن أحيي ذكرى جميع الذين عانوا من الظلم – سواء في الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر – على أيدي من يخالفون الدين أو القانون. ونحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله.

وأود أن أهنئ الرئيس كافان تهنئة حارة باسم وفد اتحاد جزر القمر، الذي أتشرف برئاسته. وأود أن أعرب أيضا عن الأمل والثقة اللذين نضعهما فيه لكي يقود أعمال هذه الدورة بناء على تجاربه وخصاله الشخصية وخبرته الدبلوماسية. واسمحوا لي أن أعرب أيضا لسعادة السيد هان سونغ – سو عن عظيم سرورنا وتقديرنا للأعمال الممتازة التي اضطلع بها بوصفه رئيسا للدورة السابقة. وأود أن أشيد إشادة قوية بسعادة السيد كوفي عنان، أميننا العام، على إخلاصه المتواصل لخدمة منظمتنا.

ويرحب اتحاد جز ر القمر ترحيبا حارا بسويسرا وتيمور الشرقية بوصفهما عضوين جديدين في منظمتنا. والأمم المتحدة منظمة واجبها أن تضمن لبني البشر الحياة في سلام وكرامة ورخاء. وهذه مهمة ضخمة وواسعة النطاق من المؤكد أن تشكل صعوبات ضخمة سيكون علينا أن نتغلب عليها. ولا بد أن يكون الأمر كذلك لأننا يجب ألا نسمح أو نقبل بأي حال بالتنصل من المسؤولية عن مواجهة أي عقبات أو تحديات. ولا بد لهذه المؤسسة أن تكون الضامن الحقيقي لآمال الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.

وذلك يتطلب وعيا كاملا بعالمية الأمم المتحدة، التي تستدعي إصلاح أجهزتها الرئيسية. ويجب أن يتسنى لهذه الأجهزة التأمُّل والتكيُّف مع واقع العالم المعاصر.

وفضلا عن ذلك، وفي سياق مختلف، يجب لهذا الإطار السياسي الجديد أن يواكب التنمية، التنمية التي لا تأخذ الإجحاف في الحسبان فحسب، بل وبالسمات الخاصة بكل مكان. وهناك شرور كثيرة تلم بكوكبنا إلا أنها تؤثر علينا بدرجات متفاوتة. وأوجه التقدم التكنولوجي لعالم الشمال مغايرة لمكافحة الجنوب العنيفة، حتى الآن في القرن الحادي والعشرين، بغية تحقيق أبسط ظروف الحياة الأساسية. فالفقر المدقع في الجنوب والإيدز والسل والملاريا، كلها تنتهك كرامة الإنسان. ومكافحة الجنوب من أجل البقاء لن يكون لها معنى إلا وجدت بعض الاستجابة لدى الشمال. وهذا يفترض مقدما الاعتراف بالمساواة في الحقوق وعدم المساواة في وسائل ضمانها.

وفي أفريقيا، تصمم مبادرات كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمعالجة وإصلاح حالة اقتصادية – اجتماعية تجلب أوخم العواقب. ولكن يجب علينا أن نعترف بأن صلاحية الشراكة الجديدة للبقاء تعتمد كذلك على نوايا الشمال الحميدة في الإسهام من أجل إيجاد الحل الواجب للمشاكل الرئيسية التي تعاني منها القارة الأفريقية.

ومن ناحية أخرى، تضع بلداننا آمالها في التوصيات التي أصدرها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ مؤخرا. وقد أخذ هذا المحفل العالمي الإنسان في الحسبان وجميع أبعاد الحياة والبقاء. وبعبارة أخرى، نأمل أن نرى بالفعل تخفيض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ لكي يمكننا أن نتناول أولويات غير الجوع والأمراض والحروب، ضمن أمور أخرى.

وقد حان الوقت لبلداننا كي تنقذ شعوبنا من الويلات الكثيرة التي تخلفها الحرب ومن الآثار المؤذية لأطفالنا وكي تضع حدا للخسائر التي لم يسبق لها مثيل والتي تعاني منها اقتصاداتنا من جراء التكلفة الضخمة للأسلحة التي تلحق الضرر بحياتنا وحياة أطفالنا. وحان الوقت كي نصبح مدركين لمسؤوليتنا الجسيمة عن ضمان عدم التضحية بالأجيال المقبلة من أجل التاريخ.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ومن وجهة نظر أخرى، لا تسعى الحرب إلا إلى إثبات أحد الأطراف قوته للطرف الآخر وإثبات قدرته على التدمير. ومن هذا المنظور، لا يمكن للحرب إلا أن تكون شائنة. وأدى هذا بشعب جزر القمر إلى منع أية محاولة للقيام بأي عمل من شأنه أن يقودنا إلى المواجهة. ونعزز قوانا الداخلية التي تقودنا، مع حكمتنا وثقافة جزر القمر، إلى الصفح. ونرسي ذلك على ديننا، الإسلام، الذي يدعو إلى التسامح والسلام ومودة الجيران.

وشعب جز ر القمر الذي يهتدي بهذه المبادئ المقدسة وجد نفسه في نهاية المطاف، بعد أربع سنوات من الاضطرابات في محيطه السياسي - الاجتماعي، ووجد المصالحة وقرر أن يداوي جراحه. وبالتالي، بناء على مبادرة من الرئيس أزالي، توصلت مختلف الأحزاب في جزر القمر إلى الاتفاق على المصالحة الوطنية بدعم من منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

وبعد هذا الاتفاق، وبعد إقامة حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، أُجريت انتخابات رئاسية لاتحاد القمر وللجزر، اتسمت بالتعددية والشفافية والديمقراطية. وجرت المنافسة على نحو شرعي وفاز فيها الرئيس السابق الكولونيل أزالي أسوماني. وبعد الانتخابات أصبح لكل جزيرة رئيسها الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن إدارتها الذاتية. وسنجري انتخابات تشريعية قرابة انتهاء هذا العام تستهدف إقامة مؤسسات وطنية وإنشاء برلمان في البلد. والواقع أن إنشاء البرلمانات سيمكننا من معالجة وتسوية قضايا معلقة كثيرة لم تسوها دساتير الجزر ولا دستور الاتحاد. وكثيرا ما كانت هذه الدساتير ترجع إلى القوانين الدستورية التي لا بد أن تسنها البرلمانات.

ولا بد أن، نعترف بأن هذا الصمت، هذا النقص في التشريع، يمكن أن يثير اللبس، إلا أن ذلك لا يعرقل العمل المنتظم للإدارة. وفضلا عن ذلك، أُنشئت لجان لاستعراض طرائق تمكِّن النقل التدريجي للسلطات إلى حكومات الجزر ذات الاستقلال الذاتي بشرط احترام أحكام مختلف الدساتير. ومن الواضح أنه كثيرا ما تكون البدايات صعبة. وفي هذه الظروف، أحيانا يلقى هذا النقل، بالإضافة إلى إجراءات توزيع ملكية الدولة، معارضة من أحد الجوانب. وهذا مفهوم في بلد جرت إدارته سابقا في ظل نظام مختلف.

ونرى أنه يمكن توضيح هذه الحالة بعدم وجود قوانين دستورية تقرر تفاصيل الجوانب الأساسية التي تثير الاعتراض الآن من أطراف مختلفة. ونثق بأن هذه الأشكال من سوء التفاهم سوف تخف حدتها بإنشاء البرلمان ويحل محلها الوئام اللازم لإدارة الحياة السياسية في الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي وفي الاتحاد.

وأود أن أعرب عن عميق تقدير شعب جزر القمر وحكومتها لجميع البلدان الشقيقة والصديقة ولجميع المؤسسات الإقليمية والدولية التي قدمت لنا الدعم من جميع النواحي إلى الآن. فتعاونها معنا كان لا غنى لنا عنه، ومكننا، بالإضافة إلى فطنة شعب جزر القمر، من اجتناب أسوأ الظروف في بلد صغير يشكل فيه الجميع أسرة واحدة. ونعرب بحماس عن تقديرنا لما قامت به هذه الجهات من أعمال. ولا تقل عن ذلك رغبتنا في أن يتم التوصل إلى نهاية

مُرضية للأزمات في سائر بقاع العالم. ونناشد جميع شركاء جزر القمر أن يواصلوا تقديم الدعم لبلدنا في مسعاه لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وبدون الإقلال من أهمية مسألة جزيرة مايوت القمرية، أود أن أشير إلى هذا الموضوع في النهاية. فهو أمر يسبب قلقاً شديداً لشعب بلدي وحكومته. والواقع أنه يتعلق بالسيادة، ومن ثم بالكرامة والضمير الوطني، وهي أمور لا نملك التخلي عنها، لأننا إن فعلنا ذلك نتخلى عن هويتنا وثقافتنا وحضارتنا وتاريخنا وجغرافيتنا. ونحن نهتدي في سعينا لإيجاد حل لهذه المشكلة بمبدأ وحيد ونتحرك بإرادة وحيدة من أجل تسوية هذا النزاع المؤلم، في احترام للقانون الدولي ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المنافع التي نتمتع بها ضمن إطار علاقاتنا مع فرنسا. وفي ذلك الصدد، وباسم حكومة اتحاد جزر القمر، أناشد فرنسا بشدة أن تكفل البدء بإجراء حوار.

وتتسم الاستراتيجية التي ندعو إليها بميزة أنها تضمن عدم بقاء جزيرة مايوت القمرية التابعة لجزر القمر منعزلة، وأن يتم ضمها في إطار إقليمي يقربها من الجزر الشقيقة لها فضلاً عن جيرانها في هذه المنطقة دون الإقليمية. لذلك فإننا نرجو أن تسود الاعتبارات ذاتها الجانب الفرنسي حتى يتسنى لنا التوصل معاً إلى اتفاق يضمن قدراً أكبر من الهدوء وتفاهماً أفضل في نطاق علاقتنا الوطيدة.

ويخطر لي كلما تناولت هذه المسألة الشاعر التونسي العظيم أبو القاسم الشابي، الذي يدعونا إلى التخلي عن اليأس والاعتماد على العقل.

(واصل كلمته بالعربية)

”إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شوي سو هون، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد شوي سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدّم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ونتوقع لقيادتكم أن تتيح لأعمال هذه الدورة إحراز تقدم ملموس. كما أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان من أجل تحقيق السلام الدولي والتنمية المستدامة.

سوف أسهم في أعمال الجمعية العامة بعرض صورة عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي لا تزال أحد الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بالسلام والأمن العالميين.

لقد انقضى ما يزيد على ٥٠ عاماً منذ تقسيم كوريا على أيدي قوى خارجية. وبينما يعاني الشعب الكوري آلاماً ومآسي لا توصف نظراً لتقسيم البلد والأمة، يدرك العالم أن كوريا لن تنعم قط بالسلام، ولن يمكن إحلال السلام والأمن في ربوعها، ما دامت الأمة الكورية الواحدة خاضعة لهذا التقسيم المصطنع.

وجعلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعادة التوحيد مهمتها الوطنية العليا منذ أول يوم لهذا التقسيم، وتمسكت منذ ذلك الحين بموقفها إزاء العمل المستقل على تحقيق الوحدة، من خلال الحوار والتفاوض بين شمال كوريا وجنوبها.

وقد وضع الزعيم الأبوي لشعبنا، الرئيس كيم إيل سونغ، منذ أمد طويل، مبادئ العمل المستقل على إعادة توحيد البلد من خلال تحقيق الوحدة الوطنية السلمية وبرامج هذا العمل. واقترح التوصل إلى إعادة التوحيد عن طريق نظام اتحادي يستمر فيه وجود شتى الأفكار والنظم في

الشمال وفي الجنوب. وكرّس جهوده كلها لإعادة توحيد الوطن إلى أن وافته المنية.

وحدد الجنرال كيم يونغ إيل المبجل المواثيق الثلاثة الرئيسية لإعادة توحيد الوطن على النحو التالي: مبادئ إعادة التوحيد الوطني الثلاثة؛ والبرنامج ذو النقاط العشر للوحدة الكبرى للأمة جمعاء، واقتراح إقامة جمهورية كوريا الاتحادية الديمقراطية الذي تقدم به الزعيم الوالد. وتوفر هذه المواثيق أساساً لإعادة توحيد البلاد.

وبفضل الأفكار المتعلقة بالاستقلال الوطني والوحدة القومية التي أعرب عنها الجنرال المبجل كيم يونغ إيل، انعقد مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين في بيونغيانغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، واعتُمد الإعلان المشترك للشمال والجنوب، فكان بمثابة منعطف في الجهود التي يبذلها الشعب الكوري من أجل إعادة توحيد البلد. ويمثل إعلان ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ المشترك بين الشمال والجنوب إعلاناً للاستقلال الوطني وإعادة التوحيد السلمية يدعو إلى معارضة التدخل الأجنبي وتحقيق إعادة التوحيد من خلال تضافر جهود الأمة الكورية. وبعد نشر الإعلان المشترك، عقد الشمال والجنوب مباحثات وجرت بينهما اتصالات في شتى الميادين، التماساً للسُبُل والوسائل التي تكفل تحقيق المصالحة والوحدة. وتناقشا بشأن التدابير اللازمة للتعاون وتبادل الآراء والتخفيف من حدة التوتر في كوريا، ومن ثم اكتسبت روح إعادة التوحيد في شبه الجزيرة الكورية بعض الزخم.

بيد أن التطوير الإيجابي للعلاقات بين الكوريتين أصيب بإحباط بفعل التدخل من القوى الخارجية، وهكذا اعترضت عوائق كبرى سبيل الإعلان المشترك.

ومن حسن الطالع حقاً أن العلاقات بين الكوريتين قد أعيدت الآن إلى مسارها الصحيح من خلال إجراء الحوار والاتصالات في الأشهر الأخيرة بشأن تنفيذ الإعلان المشترك، وذلك بمبادرة من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما استؤنفت المباحثات على صعيد الوزراء. والحوار والاتصالات جارية في المجالات الأخرى، وقد نجح مواطنون من الشمال والجنوب ومن المقيمين في الخارج في عقد اجتماع لإعادة التوحيد الوطني في مناسبة يوم الإصلاح الكوري في ١٥ آب/أغسطس.

وقد أدرج الشمال بالاشتراك مع الجنوب بنداً في جدول الأعمال بعنوان ''السلام والأمن وإعادة توحيد شطري شبه الجزيرة الكورية'' في الدورة الحالية للجمعية العامة واتفقا على وضع مشروع قرار في إطار هذا البند وتقديمه.

وتؤيد حكومات وشعوب كثير من البلدان الوفاق الناشئ في شبه الجزيرة الكورية وترحب به، كما ترحب بالاتجاه السائد نحو المصالحة والتعاون بين الشمال والجنوب.

ويشكل تاريخ التقسيم الذي دام أكثر من ٥٠ عاماً درساً خطيراً للشعب الكوري بأسره. وإذا كان لإعادة توحيد البلد أن تتم، فينبغي فوق كل شيء أن يرفض الشمال والجنوب التدخل الأجنبي، الذي يشكل عائقاً رئيسياً في طريق إعادة التوحيد، وأن يوحدا جهودهما استناداً إلى فكرتي الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية العظيمة.

وفي تاريخ كوريا الحديث تصوير واضح للثمن الباهظ الذي يُدفع والتضحيات الجسيمة التي تقدم من جراء الخضوع للتدخل الأجنبي والاعتماد على القوى الخارجية. فقد فرضت القوى الخارجية تقسيم كوريا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن التقسيم ممثلاً لإرادة الشعب الكوري أو مطلباً من مطالبه. وليست القوى التي ما زالت تلقي بظلال قاتمة على العلاقات بين الكوريتين كلما مرت بمرحلة تطور مواتية سوى هذه القوى الأجنبية ذاتها التي تقوض مصالح الأمة الكورية. وإن اللجوء إلى القوات الأجنبية

والتواطؤ معها ضد أبناء البلد الواحد يؤديان حتما إلى الريبة والمواجهة في العلاقات بين الكوريتين.

ونحن على اقتناع راسخ بأنه يمكننا أن نحسم كل المشاكل لصالح الأمة الكورية بالتغلب على اختلاف الأيديولوجيات والنظم القائمة بين الشمال والجنوب، إذا جلس الشمال والجنوب معا في إطار من روح الاستقلال الوطني وحب البلد والأهل.

وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصارى جهدها في المستقبل لتحقيق إعادة التوحيد بشكل مستقل من خلال نظام فيدرالي يوحد قوة الأمة الكورية برمتها بروح الإعلان المشترك للشمال والجنوب.

وبغية ضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق إعادة التوحيد، لا بد من إنهاء سياسة الولايات المتحدة المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فالولايات المتحدة تُعَرِّف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها ''عدوها الأول'' الذي يمثل ''تهديدا'' لها. كما أنها تصفنا بأننا ''محور الشر'' وأننا ''هدف لضربة نووية استباقية'' وذلك بذريعة ''مكافحة الإرهاب''، الأمر الذي يزيد الحالة سوءا.

وليس من المعقول تماما أن تستعدينا الولايات المتحدة وتهددنا باستعمال القوة لسبب وحيد هو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بحزم بسياسة مستقلة وتعتنق قيما وأفكارا مختلفة. وهذا ينطوي على انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومعايير العلاقات الدولية. وبفضل الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسياستها المحبة للسلام، يسود السلام في شبه الجزيرة الكورية.

إن موقفنا بشأن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة موقف مبدئي ومتسق على الدوام. ولو احترمت الولايات المتحدة نظامنا وسيادتنا وانتهجت نهجا يتسم بحسن النية، لأمكننا أن نطور العلاقات مع الولايات المتحدة على أساس مبدأي المساواة والمنفعة المتبادلة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترى من المعقول تماما أن يتم حسم المسائل المعلقة بينها وبين الولايات المتحدة من خلال الحوار والمفاوضات.

وقد وافقنا بالفعل على اقتراح الولايات المتحدة بأن توفد مبعوثا خاصا لإبلاغنا بموقفها بشأن استئناف الحوار. وفضلا عن ذلك، ففي أثناء المحادثة التي دارت بين وزير خارجيتنا ووزير خارجية الولايات المتحدة خلال الاجتماع التاسع للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المنعقد في تموز/يوليه، رحبنا مرة أخرى برغبة الولايات المتحدة في إيفاد مبعوثها الخاص إلى بيونغيانغ.

وبيت القصيد هو أنه لا يمكن استئناف الحوار الذي تسوده الثقة إلا عندما تمتنع الولايات المتحدة عن سياستها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتتعامل معها على قدم المساواة.

ولو أن الولايات المتحدة تنوي إجراء حوار جوهري معنا على أساس مبدأ المساواة في السيادة، فلسوف نتجاوب بنفس القدر. وهذا مما ييسر بناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ويمهد السبيل للتوصل إلى حل عادل للمسائل المعلقة.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تقوم بدورها الواجب من أجل سلام كوريا وأمنها. وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بأن معاناة وشقاء لا حد لهما قد فرضا على شبه الجزيرة الكورية تحت اسم الأمم المتحدة ورايتها. ومن المتوقع جدا أن تشرع الأمم المتحدة في القريب العاجل في معالجة الظروف غير السوية التي أسيء فيها استخدام اسمها زهاء ٥٠ عاما.

وإننا نفخر بإسهامنا الإيجابي في استتباب السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، ومنطقة شمال شرقي آسيا والعالم برمته، حتى في ظل التهديدات والمواجهات المستمرة منذ أكثر من ٥٠ عاما.

إن قائدنا العظيم، الجنرال كيم بونغ إيل، يقود شعبنا بحكمة انطلاقا من سياساته التي تستند إلى الجيش وتستهدف الدفاع عن البلد، وبناء أمة قوية وتهيئة مناخ مؤات للسلام وإعادة توحيد كوريا، بفضل أنشطته التي لا تكل ولا تمل.

لقد عقد القائد المبجل كيم يونغ إيل اجتماعا مع الرئيس بوتين في أقصى منطقة من شرق الاتحاد الروسي في آب/أغسطس من هذا العام، وعقد محادثات مع رئيس وزراء اليابان، جونيشيرو كويزومي، في بيونغيانغ اليوم، الموافق ١٧ أيلول/سبتمبر. وتمثل هذه الاتصالات نقاط تحول في تطور العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، وتطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان، وتسهم بشكل كبير أيضا في تحقيق السلم والأمن العالميين وإقامة هيكل عالمي جديد وعادل.

وشعبنا سيدافع بقوة في المستقبل عن نظامنا الاشتراكي وتحقيق السلام وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت القيادة الفذة للجنرال كيم يونغ إيل المبجل، إنجازا لمهمتنا في تحقيق السلم والأمن في العالم.

ولقد شهدت الساحة الدولية تغيرات جذرية منذ ”حادث ١١ أيلول/سبتمبر“. ولا تزال المحاولات مستمرة لتوسيع نطاق ”الحرب ضد الإرهاب“ بدون أي أسباب تبرر ذلك، وأسفرت سياسة هيمنة القوة عن وجهها، حيث تتبنى علانية نظرية الهجوم النووي الاستباقي متجاوزة بذلك نظرية الردع النووي، وهو ما يشكل مزيدا من التحدي للسلم والأمن الدوليين.

إن مشاكل الجوع والفقر والديون الخارجية أصبحت أكثر سوءا، وتزايد الإجحاف في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وازدادت الهوة اتساعا بين الأغنياء والفقراء. وكل هذه الأعمال والظواهر في العلاقات الدولية تتناقض تماما مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

ويرى وفدي أن أكثر المهام إلحاحا أمام أعضاء الأمم المتحدة اليوم يكمن في احترام الروح المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي المقام الأول، ينبغي احترام السيادة والمساواة للبلدان كافة. كما ينبغي ألا يسمح باستخدام القوة وتطبيق تدابير قسرية، ولا سيما الأعمال من طرف واحد في العلاقات الدولية.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل كبير. وينبغي تمكين الجمعية العامة من استعراض القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين والموافقة على القرارات الرئيسية لمجلس الأمن في هذا الصدد. وفي الوقت الراهن، فإن الجمعية العامة لا تضطلع بالشكل المناسب حتى بسلطتها الأصيلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن القضايا الدولية، مثل حل الصراعات ونزع السلاح والإرهاب والتنمية المستدامة، ينبغي مناقشتها والبت فيها بمشاركة كاملة من أعضاء الأمم المتحدة كافة، تمشيا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ومن المهم كذلك ضمان الديمقراطية والحياد في جميع أنشطة الأمم المتحدة، والأعمال المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، بصفة خاصة، إنما يضطلع بها لجعله مواكبا لمقصده الرئيسي. وينبغي إصلاح مجلس الأمن بشكل يعكس الحقيقة الراهنة، حيث أصبحت جميع البلدان تقريبا أعضاء في الأمم المتحدة، مع ضمان الحياد والديمقراطية تماما.

ولتحقيق مقاصد الأمم المتحدة، لا بد من قيام علاقات اقتصادية وتجارية دولية عادلة واحترام الحق في التنمية. وما لم يعالج النظام الاقتصادي الدولي المجحف الراهن، لا يمكن القضاء على الفقر، أو إزالة الهوة بين الأغنياء والفقراء، أو ضمان التنمية المستدامة.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كعهدها دائما، ستبذل قصارى جهدها لضمان احترام وتنفيذ مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على أساس أفكار الاستقلال والسلام والصداقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد المراقب عن فلسطين، سعادة السيد فاروق القدومي.

السيد القدومي (فلسطين): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنكم ستديرون مناقشات هذه الدورة بكفاءة عالية لما تتحلون به من قدرة مميزة. كما نشيد بسلفكم رئيس الجمعية العامة هان سونغ - سو على حسن إدارته لأعمال الدورة السادسة والخمسين.

ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا للجهود المثابرة للأمين العام كوفي عنان وحفاظه على التوازن في العلاقات الدولية وتمسكه بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بهدف ترسيخ الأمن والسلام الدوليين. كما نرحب بعضوية كل من سويسرا وتيمور الشرقية في الأمم المتحدة.

قَبَلنا المبادرة السياسية الأمريكية عام ١٩٩١، وعُقد مؤتمر مدريد للسلام في نفس العام، وتم التوصل إلى العديد من الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. وكان هدف هذه الاتفاقات البدء بالمفاوضات بين الطرفين لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يدعوان إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. حُددت فترة المفاوضات بخمس سنوات، بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ في واشنطن تحت رعاية الرئيس السابق كلينتون. لكن إسرائيل بحكوماتها المتعاقبة رفضت الالتزام بسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصرت على إعادة انتشارها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يؤكد نوايا إسرائيل في إدامة بقائها في الأراضي الفلسطينية بإعطاء شكل آخر لوجودها الاحتلالي. كما استمرت في بناء المزيد من المستوطنات أثناء المفاوضات، حتى بلغ عددها ١٨٧ مستوطنة يقطنها ٣٧٠ ٠٠٠ مستوطن، معظمهم مسلحون. وأخيرا وليس آخرا، باشرت في بناء ''السور الواقي'' على أطراف حدود الهدنة لعام ١٩٦٧.

لقد تمادت إسرائيل في وحشيتها، فمارست سياسة الأرض المحروقة لتحرم الشعب الفلسطيني من موارد رزقه. وخلال عامين من الإرهاب والتدمير انخفض الإنتاج الزراعي ٨٠ في المائة وانخفضت المنتوجات الصناعية ٦٠ في المائة وارتفعت نسبة البطالة إلى ٦٥ في المائة وأصبح ٦٣ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. ولقد دمرت إسرائيل المؤسسات العامة والأمن والشرطة والميناء البحري والمطار الجوي، وهدمت ما يزيد عن ١ ٣٥٠ منزلا، ودمرت أكثر من ٣ ٠٠٠ مؤسسة صناعية في الضفة والقطاع، والتي تبلغ مساحتهما ٥ ٨٠٠ كيلومتر مربع. واحتفظت إسرائيل بحصيلة الضرائب التي تجمعها لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي بلغت ٨٥٠ مليون دولار أمريكي،

واقتلعت ٩٠ ٠٠٠ شجرة زيتون من بين ٣٠٠ ٠٠٠ شجرة مثمرة تمت إزالتها.

وقامت إسرائيل خلال هذه الفترة من الزمن بتدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، وقسمت المناطق المحتلة إلى ٢٢٧ كانتونا منعزلا عن بعضه البعض. ولقد أوقفت الحركة التجارية وفرضت القيود على حركة المسافرين والبضائع وفرضت الحصار وأغلقت الحدود مع الدول العربية المجاورة وألزمت الرئيس عرفات على الإقامة الجبرية في مقره في رام الله.

قامت جماهير الشعب الفلسطيني نتيجة هذه الإجراءات التعسفية بإطلاق مقاومتها الباسلة، دفاعا عن النفس، بعد أن عمدت إسرائيل إلى استخدام كل أنواع الأسلحة الفتاكة، مثل طائرات إف ١٦، والأباتشي، والمدافع الثقيلة، والصواريخ، وأرسلت ٦٠ ٠٠٠ جندي مع ١ ١٠٠ دبابة لتكرار الاحتلال ولإحكام الحصار على الكانتونات الفلسطينية المغلقة. وقامت باقتراف المجازر في جنين ونابلس وطولكرم والخليل وبيت لحم وغزة ورام الله وقلقلية، وألقت قنابلها من وزن طن على الأحياء السكنية، كما حصل في غزة. كذلك اعتقلت أكثر من ٥٠٠ ٩ مواطن فلسطيني. ومنعت إسرائيل وصول لجنة تقصي الحقائق، التي أقرها مجلس الأمن، للاطلاع على الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال النازي الإسرائيلي.

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى في عالم اليوم، وبالطبع تتحمل مسؤوليات جسيمة عن حفظ الأمن والسلام الدوليين ومنع نشوب الصراعات الإقليمية، كما تعهدت الولايات المتحدة بالعمل مع الاتحاد السوفياتي على حل النزاعات الإقليمية من خلال الأمم المتحدة بطرق سلمية، والتخلص من مخزون أسلحة الدمار الشامل. إن هذا النهج يبعث على الاطمئنان ويجعل الأمم المتحدة وسيلة فعالة لنسج التعاون الدولي بشكل مثمر. فإذا تم التنكر لهذا النهج فسوف تفشل الأمم المتحدة في مهمتها في تطوير التعاون الدولي والحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار الدولي. إن اللجوء إلى وسائل التهديد والوعيد كما نشهد اليوم في التعامل مع الدول الأخرى وفي حل المشاكل القائمة لا يساعد على ترسيخ أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وخدمة أغراضها السلمية، بل يبعث على الشك والقلق في أذهان الشعوب الأخرى، وخاصة الدول النامية التي ترى في الأمم المتحدة ملجأ لحمايتها.

إن شعوب العالم تتطلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأمل في أن تؤدي دورها الإيجابي غير المنحاز في التعامل الدولي، وترى فيها مصدرا كبيرا من مصادر المعونة الاقتصادية والتكنولوجية. ولا شك أن التزام الولايات المتحدة بقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن، والحرص على تنفيذها من دون الكيل بمكيالين أو التفريق بين هذا وذاك يعزز الثقة بالأمم المتحدة وبمصداقيتها كمرجعية لحل المشاكل الدولية.

وهنا نتساءل إذا كانت هذه المهام الإنسانية والسياسية منوطة بالولايات المتحدة في عصر العولمة فلماذا تلجأ أحيانا إلى التهديد في حالات مثل قضية العراق بعد أن مضى على فرض العقوبات على شعب العراق أكثر من ١٠ سنوات؟ لماذا؟ هل حقا أن العراق يملك أسلحة دمار شامل ويهدد جيرانه كما تدعي وسائل الإعلام المغرضة؟ لماذا لا تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية عن أسلحة الدمار الشامل التي تملكها إسرائيل وتهدد الدول العربية بها، كما قال شارنسكي، النائب الإسرائيلي: ”إن إسرائيل تستطيع أن تهدم السد العالي في مصر“، مع أن مصر وقّعت معاهدة سلام مع إسرائيل قبل ٢٤ سنة؟ كما أن كبير

المفتشين هانز بليكس أعلن أن ليست هناك أدلة على وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق.

في بداية المفاوضات السياسية وقفت الدول العربية مواقف إيجابية من عملية السلام، واستمر حضورها اللجان المتعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية جنبا إلى جنب مع إسرائيل وقد زار رابين وبيريز عددا من الدول العربية وبدأت مرحلة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. ولما أُغتيل اسحاق رابين عام ١٩٩٥ وتسلَّم السلطة في إسرائيل نتنياهو، تعسرت المسيرة السلمية فاستنكفت الدول العربية عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ولكنها أكدت في مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٦ أن السلام استراتيجية عربية لا حياد عنها.

مرت السنوات الخمس التي حُددت للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ولكنها لم تحقق الإنجاز المطلوب، وادعى باراك أنه قدم للفلسطينيين تنازلات مؤلمة فكتب روبرت مالي، مساعد الرئيس كلينتون أثناء قمة كامب ديفيد ينفي هذه المقولة. إن باراك يريد ضم ٩ في المائة من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل وأن يستأجر ١٠ في المائة على طول الحدود مع الأردن مع وجود ثلاث محطات إنذار مبكر في الضفة الغربية والاحتفاظ بالسيادة على القدس وقيام دولة فلسطينية مقطعة الأوصال معدومة السيادة.

إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت كارثة إنسانية هزت الضمير العالمي فتعاطفت شعوب العالم بما في ذلك البلدان العربية والإسلامية مع الشعب الأمريكي وتضامنت معه في محنته وأبدت استعدادها لمقاومة الإرهاب بكل صوره ولكن ما أثار استغرابنا أن الإدارة الأمريكية تغافلت عن إرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة شارون – مجرم الحرب – في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قَدَّم العرب مبادرتهم السياسية في مؤتمر القمة العربية في آذار/مارس الماضي على أمل أن يسهموا بشكل فاعل في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في نهاية التسوية، مقابل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس بأسرع ما يمكن.

رحبت الولايات المتحدة بالمبادرة العربية كما رحبت بها الدول الأوروبية ولكن لا يكفي أن تبدي هذه الأوساط الدولية الترحيب بالمبادرة. إننا نعتقد أن الأخذ بمنطوق هذه المبادرة وتنفيذ بنودها سيجعلان التسوية السياسية ممكنة. لا يكفي أن نسمع ترداد التعاطف الودي وإن كنا نقدِّر هذه المواقف ولكننا بحاجة إلى إقرارها كأساس للتسوية. إن المبادرة العربية تشمل المبادئ الأساسية للتسوية بما في ذلك مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد رسخ قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بتوصية أمريكية مفهوم قيام دولة فلسطين ضمن حدود معترف بها إلى جانب إسرائيل. فإذا رفضت إسرائيل مبدأ التسوية الشاملة والعادلة فهل تستطيع إسرائيل أن تعيش طويلا في جو عدائها للعرب واستمرار تهديدها لأمنهم باحتلال أراضيهم وعدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ليبقوا مشردين في بقاع العالم؟

لن تستطيع قضية فلسطين أن تنفصل عن البلدان العربية لما تمثله بالنسبة لأمن هذه الدول ومصيرها.

كيف تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن توقف المقاومة واعتداءات إسرائيل المستمرة كحصار المدن والقرى الفلسطينية وقيام الجيش الإسرائيلي بقتل واغتيال المواطنين ورجال الأمن والشرطة ثم فوق ذلك يوصف شارون برجل سلام ويقال إن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها وهي التي تحتل الأراضي العربية وتمارس أبشع أنواع الإرهاب والمجازر؟

حقا يختلط الخيال بالواقع في هذه الأيام ويصعب الوصول إلى مبررات لهذه السياسة الأمريكية.

إذا تحكمت عقدة الإرهاب في أذهاننا سنرى المستقبل مظلما تمارس فيه كل أنواع العنف ويصبح العالم ساحة حرب ضد عدو مجهول أو ربما ضد عدو نصوره لأنفسنا على غير حقيقته.

وأخيرا رحبنا والدول العربية الأخرى بالرؤيا الأمريكية في إقامة دولة فلسطين التي صدر فيها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ولكن لا بد من التأكيد والالتزام بأن حدود هذه الدولة هي خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأنها دولة ذات سيادة مع حتمية انسحاب القوات الإسرائيلية من كامل التراب الفلسطيني ولن نقبل، كما يقال بحدود مؤقتة. نريد تسوية دائمة حسب المبادرة العربية التي تقدم بها ولي العهد السعودي سمو الأمير عبد الله وهذه المبادرة تشمل مرجعية السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نقدر دور اللجنة الرباعية لعملية السلام، ولكن لا يجوز لأي طرف فيها أن يطالب الجانب الفلسطيني وحده بتنفيذ ما يطلب منه. ولكن يطلب من قوى الأمن الإسرائيلي أيضا أن تقوم بتغيير في استراتيجيتها ووسائل عملها وأولوياتها وعلى الجيش الإسرائيلي أن ينبذ استخدام الاغتيالات غير المبررة والهجمات الواسعة على المدنيين، وعدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية والجماعية.

إن الاحتلال هو الشر والإرهاب بحد ذاته، فلا يجوز القول إن إنهاء الاحتلال يتوقف على ما يقوم به الفلسطينيون أولا من إصلاحات. على إسرائيل أن توقف تحريضها المستمر وأن تقوم بانسحاب جزئي من الأراضي الفلسطينية المحتلة وفك الحصار عن الشعب والقيادة الفلسطينية كمقدمة لانسحاب كامل لتمكين السلطة الفلسطينية من إجراء الإصلاحات التي تعهدت بها وإجراء الانتخابات في الضفة والقطاع والقدس تحت رعاية دولية. إن وجود قوات دولية بين الطرفين وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني أمران ضروريان وعاجلان لتخفيف وطأة الحصار الذي يعرقل الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة لهذا الصباح.

طلب وفد الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق للمرة الأولى وبخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلق على بيانين أُدلي بهما في المناقشة العامة هذا الصباح. أولا، أود أن أرد بإيجاز على الملاحظات بشأن جبل طارق التي أدلى بها وزير الشؤون الخارجية في اسبانيا.

موقف الحكومة البريطانية القديم العهد بشأن هذا الأمر معروف جيدا. وسنواصل الثبات على التزامنا حيال شعب جبل طارق والمنصوص عليه في ديباجة دستور جبل طارق لسنة ١٩٦٩ الذي يرسخ مبدأ موافقة شعب جبل طارق على أي تغيير في السيادة. وتشاطر الحكومة البريطانية وجهة نظر اسبانيا بأنه لا يمكن حل المسائل المتعلقة بجبل طارق إلا عن طريق الحوار، مثل ذلك الحوار الذي استأنفناه العام الماضي مع اسبانيا. ويظل هدفنا بناء مستقبل أفضل لشعب جبل طارق.

ثانيا، فيما يخص البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين، ترحب الحكومة البريطانية بعزم الحكومة الأرجنتينية الاشتراك في تبادل ثنائي إيجابي للآراء مع المملكة المتحدة بشأن التعاون العملي في جنوب المحيط الأطلسي. وحكومة بلدي تتشاطر

هذا العزم. ونعتقد أن ذلك التبادل للآراء يسهم بشكل أكبر في التفاهم المتبادل المنصوص عليه في البيان الأنكلو - أرجنتيني المشترك لعام ١٩٩٩. وتنفيذ ذلك البيان، الذي يغطي طائفة من المسائل المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، بما فيها المرور الجوي، والمحافظة على مصايد الأسماك وتدابير بناء الثقة الأخرى، يبين أن المملكة المتحدة والأرجنتين يمكنهما معالجة خلافاتنا بينما تطوران التعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولقد واصلنا إحراز تقدم ثابت في العام الماضي.

ومع ذلك، نود أن نذكِّر بأنه ليس هناك شيء في البيان المشترك لعام ١٩٩٩ ينال من موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بسيادتها على جزر فوكلاند وجنوب جورجيا وجزر سندويتش الجنوبية. والحكومة البريطانية لا يساورها شك في سيادتها على تلك الأراضي والمناطق البحرية المحيطة بها.

إن الممثلين المنتخبين للجزر أعربوا مرة أخرى عن آرائهم بوضوح عندما زاروا الأمم المتحدة للمناقشة التي جرت هذا العام في لجنة الـ ٢٤ التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه. فقد طلبوا من اللجنة أن تعترف بأن لهم الحق، مثل أي شعب آخر، في ممارسة تقرير المصير. وأكدوا من جديد أن شعب جزر فوكلاند لا يرغب في أي تغيير في وضع الجزر. ونحن نؤيد تأييدا تاما حق تقرير المصير كما ورد في الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، والفقرة ٤ من إعلان الألفية للأمم المتحدة، ونظل ملتزمين بحق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله. ولن يكون هناك أي تغيير في السيادة على جزر فوكلاند ما لم يرغب الجزريون في ذلك.

هذا العام، نحيي الذكرى السنوية العشرين لصراع جنوب المحيط الأطلسي عام ١٩٨٢، ونحن واثقون بأن علاقاتنا مع الأرجنتين ستظل تتطور بروح المصالحة التي تميز هذه المناسبة. ونعتقد أن التعاون مع الأرجنتين بشأن الأمور ذات المصالح المتبادلة سيمكننا من معالجة خلافاتنا، بينما يساعد في تطوير الثقة والطمأنينة في جنوب المحيط الأطلسي.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): استمعت الجمهورية الأرجنتينية بعناية إلى البيان الذي أدلى به من توه ممثل المملكة المتحدة، وتود أن تؤكد المفاهيم التي أعرب عنها وزيرنا للشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في البيان الذي أدلى به هذا الصباح خلال المناقشة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.